



الأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن فترة السنتين المنتهية في

٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الخامسة والخمسون

الملحق رقم ٥ ياء (A/55/5/Add.10)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والخمسون
الملحق رقم ٣٢ (A/55/5/Add.10)

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن فترة السنتين المنتهية في
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-7279

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
iv	كتابا الإحالة والتوثيق
١	الأول - تقرير مجلس مراجعي الحسابات
١	موجز
٢	١١-١	ألف - مقدمة
٥	٣٥-١٢	باء - المسائل المالية
١١	٨٦-٣٦	جيم - المسائل الإدارية
٢٥	٨٧	دال - شكر
		المرفق - متابعة الإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن فترة السنتين المنتهية في
٢٦	٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
٣٠	الثاني - رأي مراجعي الحسابات
٣٢	الثالث - البيانات المالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٣٧	المرفق - ملاحظات على البيانات المالية

كتابا الإحالة والتوثيق

١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠

سيدي،

عملا بالمادة ١١-٣ من النظام المالي، نتشرف بأن نقدم لكم البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، والتي نعتمدها بهذا الكتاب.

ويجري حاليا إحالة نسخ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

ونقر نحن الموقعين أدناه:

(أ) بأن الإدارة مسؤولة عن سلامة وموضوعية المعلومات المالية المبينة في هذا التقرير؛

(ب) وأن البيانات المالية قد أعدت طبقا لمعايير المحاسبة لمنظومة الأمم المتحدة وتشتمل على مبالغ معينة تستند إلى أفضل تقديرات وآراء الإدارة؛

(ج) أن إجراءات المحاسبة الثابتة والنظم ذات الصلة بالرقابة الداخلية توفر ضمانا معقولا بصون الأصول وأن الدفاتر والسجلات تعكس وبشكل ملائم جميع المعاملات وأن السياسات والإجراءات تنفذ بواسطة موظفين مؤهلين يمارسون فصلا ملائما للواجبات. ويقوم المراجعون الداخليون للحسابات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وباستمرار باستعراض نظم المحاسبة والمراقبة؛

(د) أن الإدارة قد وفّرت لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة والمراجعين الداخليين للحسابات بالمكتب فرص الحصول بحرية تامة على جميع السجلات الحسابية والمالية؛

(هـ) أن الإدارة تستعرض توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة والمراجعين الداخليين للحسابات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأن إجراءات الرقابة قد نفذت أو نقحت، حسب الاقتضاء، استجابة لهذه التوصيات.

ويؤكد كل واحد منا، وبأفضل ما يتوفر له من معرفة ومعلومات واقتناع، أن جميع المعاملات الفعلية قد سجلت على نحو ملائم في سجلات المحاسبة وتنعكس على نحو ملائم في البيانات المالية المرفقة.

وتقبل سيدي فائق الاحترام.

(توقيع) مارتن إيفانز

المدير المساعد

شعبة المالية والميزانية والإدارة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

(توقيع) بسرات أكليلو

الموظف المسؤول

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الأمم المتحدة

نيويورك

٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠

سيدي،

أتشرف بأن أحيل إليكم البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، التي قدمها الموظف المسؤول. وقد تم فحص هذه البيانات وهي تتضمن رأي مجلس مراجعي الحسابات فيها.

وبالإضافة إلى هذا، يشرفني أن أقدم تقرير مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالحسابات المذكورة أعلاه.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) السير جون بورن
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية ورئيس مجلس مراجعي
حسابات الأمم المتحدة

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات

موجز

استعرض مجلس مراجعي الحسابات عمليات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وراجع المجلس البيانات المالية للمكتب عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وأجرى مراجعة إدارية لإدارة المشاريع وتخطيط الأعمال ونقل المقر الرئيسي.

وكانت النتائج الرئيسية التي توصل إليها المجلس كما يلي:

(أ) في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، أنجز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مشاريع قيمتها حوالي ١.١ بليون دولار، وولد إيرادات من الأتعاب قدرها ٨٦,٤ ملايين دولار عن هذه الأعمال. كما أذن بمدفوعات قدرها ٣٧١ مليون دولار لمشاريع ممولة من قروض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تلقى عنها أتعابا قدرها ٩.٩ ملايين دولار؛

(ب) وفي فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، تعيّن على المكتب أن يمول النفقات غير المتكررة لتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونقل مكاتب المقر. وبلغ مجموع تكلفة هذين المشروعين ١٨,٢ ملايين دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛

(ج) كان مجموع النفقات الإدارية المتكررة وغير المتكررة للمكتب والبالغ ١٠٦ ملايين دولار يزيد على مجموع الإيرادات البالغ ١٠١ مليون دولار بمقدار ٥ ملايين دولار في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ويرجع ذلك أساسا إلى أنه كان يتعيّن على المكتب أن يمول النفقات غير المتكررة لتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونقل مكاتب المقر، وهو ما توقعه المجلس التنفيذي وأقره. وبلغ مجموع تكلفة هذين المشروعين ١٨,٢ ملايين دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛

(د) ورغم أن المكتب كان قد خطط لبدء تشغيل نظام المعلومات الإدارية المتكامل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، فإن ذلك تأجل حتى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ولم يتمكن المكتب من البدء في إدخال غالبية بيانات نفقاته في النظام إلا في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وأدى هذا إلى ضعف الرقابة المالية خلال عام ١٩٩٩؛

(هـ) كانت أهداف أو مهام أو أنشطة المشاريع تفتقر عادة إلى مقاييس النجاح الكمية في وثائق المشاريع، رغم أن كثيرا منها كان ينطوي على إمكانية القياس الكمي؛

(و) تجاوزت تكاليف نقل مقر المكتب التقديرات بدرجة كبيرة. وبلغ التقدير الأول لمجمل التكاليف، في حزيران/يونيه ١٩٩٨، ٧,٣ ملايين دولار، غير أنه زاد بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ١٢,١ مليون دولار. وبنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كانت تكاليف النقل قد زادت إلى ١٦,٨ ملايين دولار، أي بنسبة تربو على ١٣٠ في المائة عن التقديرات الأصلية. ورأى المكتب أن الزيادات لها ما يبررها، حيث أنها تمثل تكاليف سلع أو خدمات إضافية أصبحت ضرورية مع تقدم العمل في المشروع واتضح مدى تعقيده؛

(ز) كان العقد الذي أبرمه المكتب مع مدير التشييد يلزم المكتب بأن يدفع إلى الشركة رسوما إدارية تبلغ نسبتها ٩,٢٥ في المائة من إجمالي تكاليف التشييد. وقلل مثل هذا الترتيب من الحوافز التي تدفع الخبراء الاستشاريين الإداريين إلى مراقبة التكاليف، نظرا لأن المتعهد كان يحصل على أموال أكثر كلما ازداد مجمل النفقات.

وقدم المجلس توصيات تقضي بممارسة الصرامة في الإدارة المالية، وتحسين تخطيط الأعمال، وتعزيز إدارة المشاريع.

وترد في الفقرة ١٠ من تقرير المجلس قائمة بالتوصيات الرئيسية التي أصدرها.

ألف - مقدمة

١ - قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وأجريت المراجعة وفقا للمادة الثانية عشرة من النظام المالي للأمم المتحدة ومرفقه، والمعايير العامة لمراجعة الحسابات التي اعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقتضي هذه المعايير أن يخطط المجلس لمراجعة الحسابات وأن يقوم بها للتأكد بدرجة معقولة مما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الهامة.

٢ - وأجريت عملية المراجعة أساسا لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت النفقات المسجلة في البيانات المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ قد تم تكبدها للأغراض التي وافقت عليها مجالس الإدارة؛ وما إذا كانت الإيرادات والنفقات قد صُنفت وسُجلت بصورة سليمة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية؛ وما إذا كانت البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد عرضت بتزاهة الوضع المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد اشتملت مراجعة الحسابات على استعراض عام للنظم المالية والضوابط الداخلية وفحص اختباري لسجلات المحاسبة

وغيرها من الأدلة الداعمة، إلى الحد الذي رآه المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

٣ - وبالإضافة إلى مراجعة الحسابات والمعاملات المالية، أجرى المجلس عمليات استعراض بموجب الفقرة ٥ من المادة ١٢ من النظام المالي للأمم المتحدة. وتعلق عمليات الاستعراض بالدرجة الأولى بكفاءة الإجراءات المالية، والضوابط المالية الداخلية، وبوجه عام، بشؤون الإدارة والتنظيم لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفي فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، نظر المجلس في إدارة المشاريع وتخطيط الأعمال ونقل المقر الرئيسي.

٤ - وواصل المجلس ممارسته المتمثلة في الإبلاغ بنتائج عمليات محددة لمراجعة الحسابات في خطابات إدارية تضم ملاحظات وتوصيات تفصيلية موجهة إلى الإدارة.

٥ - ويتناول هذا التقرير مسائل ينبغي، في رأي المجلس، توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد أبلغ المكتب بملاحظات المجلس بشأن جميع المسائل الواردة في هذا التقرير. وأكد المجلس الوقائع التي تستند إليها ملاحظات واستنتاجات المجلس ووفر إيضاحات وردودا على استفسارات المجلس.

٦ - ويرد موجز التوصيات الرئيسية التي أصدرها المجلس في الفقرة ١٠ أدناه. وترد النتائج التفصيلية في الفقرات من ١٢ إلى ٨٦.

٧ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٥٢ بء المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ على توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن تحسين تنفيذ توصياته التي وافقت عليها الجمعية العامة رهنا بالأحكام الواردة في القرار. وتضمنت مقترحات المجلس المحالة إلى الجمعية العامة في مذكرة من الأمين العام (A/52/753، المرفق) العناصر الأساسية التالية:

(أ) ضرورة تحديد جداول زمنية لتنفيذ التوصيات؛

(ب) الكشف عن الموظفين الخاضعين للمساءلة؛

(ج) إنشاء آلية فعالة لتعزيز عملية المراقبة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. ويمكن أن تتخذ هذه الآلية شكل لجنة خاصة تضم كبار الموظفين أو جهة تنسيق لشؤون مراجعة الحسابات والرقابة.

ولاحظ المجلس أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد امتثل عموما للمطالب المذكورة أعلاه.

- ١ - التوصيات السابقة التي لم تنفذ بالكامل
- ٨ - وفقا للفقرة ٧ من الجزء ألف من قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥١ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، استعرض المجلس الإجراءات التي اتخذها المجلس لتنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥^(١) وما قبلها، وأكد أنه لا توجد مسائل لم يبت فيها.
- ٩ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ باء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، استعرض المجلس أيضا التدابير التي اتخذها المكتب لتنفيذ توصيات المجلس المقدمة في تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧^(٢). وترد تفاصيل الإجراءات التي اتخذها المكتب وتعليقات المجلس عليها في مرفق هذا التقرير.

٢ - التوصيات الرئيسية لهذا التقرير

- ١٠ - يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي:
- (أ) إعداد حصر تام للمعدات غير المستهلكة، سواء في مقر المكتب أو في مكاتبه الإقليمية، بهدف تقديم الكلفة الشاملة لمعداته غير المستهلكة في البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (الفقرة ١٥)؛
- (ب) إجراء استعراضات دورية، يديرها قسم الشؤون المالية للمكتب، لجميع الالتزامات غير المصفاة وإلغاء تلك التي لا يمكن إثباتها أو تبريرها من قبل مدير الميزانية (الفقرة ٢٩)؛
- (ج) إقامة صلة بين الأولويات والأهداف والأنشطة والمهام الواردة ضمن خطة الأعمال وتطبيق ذلك على نحو متسق من سنة إلى أخرى، مع تقديم شرح واف لأي تغييرات يجريها (الفقرة ٤٣)؛
- (د) السعي إلى كفالة أن تتضمن جميع وثائق المشاريع أهدافا قابلة للقياس (الفقرة ٥٤)؛
- (هـ) السعي إلى كفالة أن تتضمن جميع وثائق المشاريع معلومات عن مجمل ميزانية المشروع، مفصلة حسب الأهداف والأهداف الفرعية، حسب الاقتضاء (الفقرة ٥٥).

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٥ ياء (A/51/5/Add.10).

(٢) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ ياء (A/53/5/Add.10).

١١ - وترد التوصيات الأخرى للمجلس في الفقرات ٣٣ و ٤٠ و ٤٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٢ و ٦٥ و ٨٥.

باء - المسائل المالية

١ - المعايير المحاسبية في منظومة الأمم المتحدة

١٢ - اضطلع المجلس بتقييم مدى مطابقة البيانات المالية للمكتب لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بالمعايير المحاسبية للأمم المتحدة. وأوضح الاستعراض أن عرض البيانات المالية يتمشى بوجه عام مع هذه المعايير، فيما عدا ما لوحظ أدناه.

١٣ - تطلب الفقرة ٤٩ من المعايير المحاسبية للأمم المتحدة أن تكشف المنظمات التابعة للأمم المتحدة عن قيمة قائمة جرد المعدات غير المستهلكة والأثاثات والمركبات التابعة لها، وعن منهج التقييم، في مذكرة ترفق بالبيانات المالية. ورغم أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد كشف عن مجموع المبلغ الذي صرف على المعدات غير المستهلكة خلال فترة السنتين في المذكرة ٢ جيم (ب)، فإنه لم يقدم تكلفة شاملة مقدرة لمجموع المعدات غير المستهلكة التي مجوزته.

١٤ - لا يحتفظ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بقائمة جرد كاملة ومستكملة لمعداته غير المستهلكة. ومعظم معداته غير المستهلكة هي الأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات الموجودة في المقر. وكجزء من عملية انتقاله خلال نهاية عام ١٩٩٩، اشترى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طائفة كاملة من المعدات الجديدة للمكاتب. وفي الوقت الذي يحتفظ فيه بقائمة كاملة بقيم المواد المشتراة كجزء من العملية، ما زال عليه أن يعد قائمة جرد كامل بكافة معداته الأقدم عهدا.

١٥ - يوصي المجلس مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأن يعد قائمة كاملة بمعداته غير المستهلكة في كل من المقر والمكاتب الإقليمية، بغية توفير تكلفة تاريخية لمعداته غير المستهلكة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٢ - المركز المالي

١٦ - وحسبما هو موضح في البيان ١، تجاوز مجموع النفقات الإدارية المتكررة وغير المتكررة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع البالغ قدرها ١٠٦.٠ مليون دولار، مجموع الإيرادات البالغ قدرها ١٠١,٠ مليون دولار بمبلغ ٥,٠ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتمثل هذه الزيادة في النفقات على الإيرادات، بعد الأخذ في الاعتبار بالوفورات من التزامات الفترة السابقة البالغ قدرها ١,٠ مليون دولار، تدهوراً في المركز المالي عن الفترة

١٩٩٦-١٩٩٧، عندما حقق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فائضاً في الإيرادات على النفقات قدره ٨,٢ مليون دولار. ونتيجة لذلك، استبعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع موارده المتراكمة غير المتوقعة وحفض مجموع الاحتياطي بمبلغ قدره ٤,٠ مليون دولار، من ٢١,٤ مليون دولار إلى ١٧,٤ مليون دولار اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

١٧ - خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، زاد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نفقاته الإدارية بنسبة ٥١ في المائة عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد خطط لمعظم هذه الزيادة وقابلتها زيادة تبلغ ٣٠ في المائة في الإيرادات المتأتية من الرسوم. ويرتبط ذلك بنجاح المكتب في الحصول على أعمال جديدة وفي تنويع حافظته. وقد وسع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قاعدة عملائه داخل إطار منظومة الأمم المتحدة، واضطلع للمرة الأولى، في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بأعمال لإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومفوضية حقوق الإنسان.

١٨ - وفي فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، حسب توقع المكتب التنفيذي وموافقته، كان على المكتب أن يمول النفقات غير المتكررة لتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونقل مكاتب المقر. وبلغ مجموع تكلفة هذين المشروعين في ١٩٩٨-١٩٩٩، ١٨,٢ مليون دولار، ويمثل نحو ١٧ في المائة من جميع النفقات الإدارية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٩ - ومن أجل حماية القدرات المالية للمنظمة، وافق المجلس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في المقرر ٢١/٧٩ الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، على إنشاء احتياطي تشغيلي بمستوى ٤ في المائة من النفقات الإدارية ونفقات المشاريع مجتمعة للسنة الماضية. وقد بلغت النفقات الإدارية ونفقات المشاريع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ١٩٩٨، ٥٧٩,٨ مليون دولار ولذلك ينبغي لمستوى الاحتياطي التشغيلي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أن يبلغ ٢٣,٢ مليون دولار، مقارنة بالمستوى الفعلي البالغ ١٧,٤ مليون دولار.

٢٠ - ووافق المجلس التنفيذي، في قراره ٢٠/٩٨ المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على ميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وتوقعت هذه الميزانية أن يحصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إيرادات كافية لتغطية التكلفة الكاملة لإدخال نظام المعلومات الإدارية المتكامل وتنفيذه أو لنقل مباني المقر. ووافق المجلس التنفيذي على تمويل هذه التكاليف من الاحتياطي التشغيلي ووافق على تخفيض الاحتياطي إلى ١١,٢ مليون دولار (٢ في المائة)

اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وحصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ على إيرادات أعلى مما وورد في الميزانية، ونتيجة لذلك لم يحتج لتخفيض الاحتياطي إلى المستوى الذي وافق عليه المجلس التنفيذي.

٢١ - في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، يتوقع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تمويل نفقات إضافية من الاحتياطي التشغيلي يبلغ قدرها ١,٥ مليون دولار لتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل ويتوقع أن يبلغ الرصيد ٢٢,٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويعادل ذلك نسبة ٣,١ من النفقات المتوقعة في عام ٢٠٠٠. ويعتزم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إرجاع الاحتياطي إلى المستوى المحدد في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٣ - نظام المعلومات الإدارية المتكامل

٢٢ - نظراً لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعض الخدمات المالية فقد اعتمد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نظام الحسابات الخاص بنظام المعلومات الإدارية المتكامل في عام ١٩٩٩، تمشياً مع انتقال البرنامج الإنمائي للنظام الجديد. ورغم أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد خطط لبدء العمل بنظام المعلومات الإدارية المتكامل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، فقد أرجئ ذلك حتى نيسان/أبريل ١٩٩٩. ولم يتمكن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من البدء في إدخال معظم بيانات نفقاته إلا في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وواجه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع العديد من الصعوبات في إدخال نظام المعلومات الإدارية المتكامل وقللت هذه المشاكل من قدرته على إدارة عملياته وضبطها بفعالية خلال عام ١٩٩٩. ولاحظ المجلس أن:

(أ) هناك صعوبات في إقامة روابط بين نظام المعلومات الإدارية المتكامل ومختلف الأنظمة الفرعية. ونتيجة لذلك، لم يستطع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدخال البيانات المالية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، مما أدى إلى تراكم معلومات كثيرة تأخر إدخالها، وخصوصاً تلك المتعلقة بالقوائم الداخلية ونفقات السلف. ورغم أن العمل قد بدأ بنظام المعلومات الإدارية المتكامل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، لم يتمكن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من البدء في إدخال بيانات نفقاته في النظام إلا منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

(ب) وقد أدى التأخير في تسجيل المعاملات إلى حدوث ضعف في المراقبة المالية. ولم يتمكن البرنامج الإنمائي، الذي يتولى وظيفة إدارة الخزنة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع، من القيام بتسويات مصرفية منتظمة أو في الوقت المناسب طوال عام ١٩٩٩، نظراً للتأخير في تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في البرنامج الإنمائي. وتعد هذه التسويات من الضوابط المالية الأساسية، ويزيد عدم وجودها من مخاطر الخسارة المالية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(ج) يحتاج مديرو الحوافز المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى الوصول إلى المعلومات المالية المتعلقة بمشاريعهم وكان ينبغي أن يوفر نظام مراقبة الصناديق هذه المعلومات. بيد أنه، حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، لم تكن هنالك وصلة بينية تربط نظام المعلومات الإدارية المتكامل بنظام مراقبة الصناديق، ونتيجة لذلك لم يتمكن مديرو الحوافز المالية من الاطلاع على معلومات مالية دقيقة وكاملة في الوقت المناسب بشأن مشاريعهم. وكان معظم مديري الحوافز المالية يحتفظون بسجلات نفقاتهم المحلية الخاصة، مما أوجد مخاطرة تتمثل في عدم دقة البيانات.

(د) وحال تأخر المعلومات والمشاكل التي اكتنفت تصميم مجموعة أسئلة دون إعداد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتقارير في الوقت المناسب أو دقيقة، لكل من الإدارة الداخلية ولهيئات التمويل والجهات المانحة.

(هـ) وحالت المشاكل دون تقديم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لبياناته المالية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى المجلس في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حسبما هو مطلوب وفقاً للنظم المالية. وفي واقع الأمر، لم يُجل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع البيانات المالية إلى المجلس بصورة رسمية إلا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، رغم أنه قدم نسخة أولية في شكل مشروع في ٢١ حزيران/يونيه. وقد أخرجت هذه المشاكل بصورة جوهرية مراجعة المجلس للبيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٣ - وأعرب المجلس عن قلقه لأن هذه المشاكل أضعفت أنظمة المراقبة المالية وقدرات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إعداد التقارير خلال عام ١٩٩٩. ويقر المجلس بأن العديد من المشاكل تتصل بعملية تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وقد أخرجت هذه المشاكل بصورة جوهرية مراجعة المجلس للبيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٤ - الالتزامات غير المصفاة

٢٤ - في البيان ١ والجدولين ١ و ٢، كشف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن التزامات غير مصفاة قدرها ٢٠١,١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتمثل هذه التزامات دخل فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قبل ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٩، لتقديم أغذية وخدمات في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ولكنها ظلت غير مصفاة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وجملة نفقات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هي مجموع هذه الالتزامات غير المصفاة والمبالغ التي سددت خلال فترة السنتين.

٢٥ - وأشارت دراسة المجلس الأولية للالتزامات غير المصفاة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن المبالغ التي كشف عنها في البيانات المالية تتسم بالمبالغة. ونتيجة لذلك، وبطلب من المجلس، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعملية إثبات صحة نسبة كبيرة من التزاماته غير المصفاة. وقد ركزت هذه العملية على مبلغ ٦٠,٧ مليون دولار من الالتزامات غير المصفاة المتصلة بالمقاولات من الباطن للمشاريع ومبلغ ٧٥,٢ مليون دولار تتعلق بشراء معدات غير مستهلكة. واكتشف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنه قد بالغ في تقدير الالتزامات غير المصفاة في هذين المجالين بنحو ١٥,٨ مليون دولار.

٢٦ - وعقب نتائج هذه العملية الخاصة، خفض مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قيمة الالتزامات غير مصفاة بمبلغ قدره ٧,٨٥ مليون دولار. وقرر عدم تسوية مبلغ ٧,٩٥ مليون دولار من المبالغة، لأنها ترتبط بمشاريع قد أصدر تقارير أداء عنها بالفعل.

٢٧ - وبناء على نتائج العملية الخاصة لمراجعة المجلس، استنتج المجلس أنه، حتى بعد التسويات، بالغ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تحديد قيمة الالتزامات غير المصفاة في الجدول ١ بمبلغ قدره ١٧,٥ مليون دولار (٨,٧ في المائة). ويشمل هذا المبلغ ٧,٩٥ مليون دولار التي اكتشفها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عملياته الخاصة، ولكن لم يتم بتسويتها. وهناك سببان للمبالغة العالية المستوى:

(أ) شملت بعض الالتزامات غير المصفاة تكاليف لا صلة لها بفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وحيث لم يشترط على مكتب الأمم المتحدة للقيام بالدفع حتى عام ٢٠٠٠. وهذه مشكلة خاصة في مجالي رسوم المستشارين والعقود من الباطن للمشاريع.

(ب) بالنسبة لبعض المشاريع، كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد سجل دفع مبالغ خلال عام ١٩٩٩ مقابل التزامات قديمة قد استخدمت بالكامل، بدلاً عن الالتزام الصحيح، مما أدى إلى المبالغة في المبلغ غير المصفى للالتزامات الصحيحة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد نتج ذلك عن تأخر إدخال نظام المعلومات الإدارية المتكامل، مما أدى إلى أن يوافق مسؤولو التوثيق على صرف مبالغ، دون معرفة مرجع الالتزام في نظام المعلومات الإدارية المتكاملة الذي كان ينبغي أن يسجلوا المدفوعات استناداً إليه.

٢٨ - رغم أن بعض المشاكل تتعلق بتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل، فإن بعضها يعزى مباشرة إلى عدم فهم موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للقواعد التي تحكم وضع الالتزامات غير المصفاة والاحتفاظ بها فهماً كاملاً.

٢٩ - تقوم السياسة العامة المعيارية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على إجراء استعراضات منتظمة للالتزامات غير المصفاة خلال السنة. ولم يكن ذلك ممكناً في عام ١٩٩٩، حيث لم تكن البيانات المالية الكاملة والدقيقة متاحة بسبب مشاكل نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ولاحظ المجلس أن قسم المالية التابع لمكتب خدمات المشاريع قد أجرى استعراضاً كاملاً وشاملاً للالتزامات غير المصفاة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وألغى الالتزامات التي رأى أنها لم تعد صالحة. ورغم أنه قد شرع في القيام باستعراض مماثل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، فقد شارك فيه عدد أكبر من الناس وكانت المسؤولية موزعة بصورة أكبر. ويوصي المجلس مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإجراء استعراضات منتظمة، بقيادة قسم المالية، لكافة الالتزامات غير المصفاة وإلغاء تلك التي لا يستطيع المسؤولون عن الميزانية إثباتها أو تبريرها.

٥ - حسابات السلف

٣٠ - درس المجلس ٦٨ من حسابات السلف للتحقق من أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد سجل أرصدة نهاية السنة بصورة صحيحة. وأعرب المجلس عن ارتياحه إذ لاحظ أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قام بتحسين إدارته لهذه الحسابات بصورة كبيرة بالمقارنة مع نهاية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، عندما لم يتمكن المجلس من تأكيد الأرصدة لنحو ٤٧ من حسابات السلف. بيد أن المجلس ما زال غير قادر على تأكيد الأرصدة في خمسة حسابات، قيمة مجموعها ٦٧٠.٠٠٠ دولار، لأن المكاتب الميدانية لم تتمكن من إعادة تسويات السلف والوثائق الداعمة إلى مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في نيويورك.

٣١ - ومن المهم أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بفحص عائدات السلف المستديمة للمكاتب الميدانية ومطابقتها، للتثبت من صحة النفقات المتكبدة على مستوى المكاتب الميدانية ومطابقتها للقانون. وينبغي لمكتب خدمات المشاريع، بصفته تلك، أن يتابع على الفور أي تخلف من جانب الحاصلين على السلف عن تقديم مطابقة شهرية لحساب سلفهم المستديمة.

٣٢ - ولاحظ مجلس مراجعة الحسابات أيضا أن مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لم ينته من مطابقتها لعائدات السلف المستديمة لشهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلا في أيار/مايو ٢٠٠٠.

٣٣ - ويوصي المجلس المكتب بأن يستعرض العائدات المتأتية من أصحاب حسابات السلف المستديمة شهريا وأن يتخذ إجراء فوريا للتعجيل باسترداد أية عائدات ناقصة. ويوصي المجلس أيضا أن يقوم المكتب بمطابقة العائدات المتأتية من أصحاب حسابات السلف المستديمة بما يضمن قيامه برصد النفقات المدفوعة في الميدان، بصورة فعالة.

٦ - شطب خسائر النقدية والذمم المدينة والممتلكات

٣٤ - أبلغ مكتب خدمات المشاريع المجلس أنه لم تحدث لديه حالات شطب للنقدية أو الذمم المدينة أو الممتلكات خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٧ - المدفوعات على سبيل الهبة

٣٥ - لم يبلغ المكتب عن أية مدفوعات على سبيل الهبة، خلال الفترة قيد الاستعراض.

جيم - المسائل الإدارية

٣٦ - يتمثل الدور الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إدارة الموارد المخصصة للمشاريع من قبل مختلف المانحين لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقال في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويقدم المكتب مجموعة واسعة النطاق من الخدمات لمؤسسات الأمم المتحدة، تتراوح بين إدارة المشروع ككل إلى توفير أحد المدخلات. والمكتب هيئة ذاتية التمويل، تُحصّل رسوم إدارة مقابل عملها.

١ - تخطيط الأعمال

٣٧ - أنتج مكتب خدمات المشاريع خطط أعمال سنوية منذ أن أصبح كيانا منفصلا في منظومة الأمم المتحدة عام ١٩٩٥. وتعد خطة الأعمال إحدى الوثائق الرئيسية الثلاث التي ينتجها المكتب لإدارة أنشطته. والوثيقتان الأخريان هما تقديرات الميزانية والتقارير السنوي للمدير التنفيذي عن أنشطة المكتب.

٣٨ - وقد استعرض مجلس مراجعة الحسابات الإجراءات التي يتبعها المكتب في تخطيط الأعمال، مع التركيز على المجالات التالية: تطور عملية تخطيط الأعمال؛ الرصد والإبلاغ، وكذلك الأداء في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

تطور عملية تخطيط المشاريع

٣٩ - منذ عام ١٩٩٥، زاد المكتب العدد الكلي للأهداف والمقاصد المالية المستهدفة. وفي عام ١٩٩٦، عدّل المكتب ووسّع نهج تخطيطه بعد استعراض مدى نجاح خطة الأعمال الأولية لعام ١٩٩٥؛ وفي عام ١٩٩٨ قدم معلومات أكثر تفصيلاً عن مختلف أنواع الأنشطة التي تضمها حافظته. وقرر المكتب كذلك التخلي عن بعض الأهداف بالكامل أو استبدالها بتدابير أخرى. وتم التخلي عن أربعة من الأهداف الستة الواردة في خطة الأعمال لعام ١٩٩٥ أو عدلت إما في عام ١٩٩٦ أو في عام ١٩٩٧. بيد أن أسباب تلك التغييرات لم تفسّر بالكامل إلا بالنسبة لهدف واحد.

٤٠ - ويوصي المجلس بأن يقدم المكتب تعليلاً لأية أهداف يتخلى عنها المكتب أو يعدلها بغية الحفاظ على استمرارية عملية تخطيط الأعمال.

٤١ - ويعتزم المكتب خفض العدد الكلي للأهداف غير المالية والمهام المتصلة بها، وزيادة التركيز على الأولويات الاستراتيجية. بيد أنه منذ عام ١٩٩٥ لم يتبع المكتب نهجاً متسقاً في تحديد استراتيجيته العامة أو الكيفية التي يمكن بها التوفيق بين مختلف العناصر داخل تلك الاستراتيجية. ويورد الجدول ١ موجزاً للعلاقة بين الأولويات (وهي الغايات الاستراتيجية العليا للمكتب)، والأهداف (وهي المقاصد الإدارية الأقصر مدى)، والمهام والأنشطة (التي تدعم الأولويات أو الأهداف).

الجدول ١

العلاقة بين الأولويات والأهداف والمهام/الأنشطة بمرور الوقت

السنة	الأولويات	الأهداف	المهام/الأنشطة
١٩٩٥	٣	صفر	٥٧ مرتبطة بأولوية محددة
١٩٩٦	٣	٧ مرتبطة بأولوية محددة	٢١ مرتبطة بأولوية وهدف محدد
١٩٩٧	٣	٥ غير مرتبطة بأولوية محددة	١٧ مرتبطة بهدف محدد ولكن ليس بأولوية محددة
١٩٩٨	٣	٥ غير مرتبطة بأولوية محددة	٢٣ مرتبطة بهدف محدد ولكن ليس بأولوية محددة
١٩٩٩-٢٠٠٠	٢	صفر	١٧ مرتبطة بأولوية محددة

ملحوظة: لم ينشئ المكتب علاقة متسقة بين أولوياته وأهدافه ومهامه بمرور الوقت.

٤٢ - وحدد المكتب نفس الأولويات الاستراتيجية الثلاث خلال ٣ سنوات من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ وهي: تحسين نوعية الخدمات، بناء وتعزيز العلاقات مع مجتمع العملاء؛ تعزيز

تنظيم المكتب. بيد أنه في خطة الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ حوّل المكتب تركيزه إلى أولويتين إداريتين هما النمو المنظم؛ وتنمية الموارد البشرية والمهارات الأساسية. ويرى المجلس أن المكتب لم يفسّر على نحو ملائم الأسباب الكامنة وراء هذا التغيير الهام في استراتيجية تخطيطه.

٤٣ - يوصي المجلس بأن يحدد المكتب العلاقة بين الأولويات والأهداف والأنشطة والمهام الواردة في خطة الأعمال وأن يطبق ذلك بصورة متسقة من سنة إلى أخرى، مع تقديم تفسير كامل لأية تغييرات يجريها.

٤٤ - وبذل المكتب جهودا لوضع أهداف كمية أو مقاييس للنجاح في خطط أعماله مثل تواريخ الاكتمال ومقاييس منح مركز الأولوية. ولكن المكتب غير مهجّه من سنة إلى أخرى وفي غضون السنة الواحدة. فمثلا كانت خطة الأعمال لعام ١٩٩٨ هي الوحيدة التي اشتملت على مقاييس أداء لأولويات المكتب الثلاث؛ كما كانت خطة عام ١٩٩٦ وحدها هي التي أوردت تقديرا لكلفة جميع المهام بينما لم توفر خطتنا عام ١٩٩٨ والفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ سوى معلومات محدودة عن كلفة بعض المهام. أما الأهداف والمهام والأنشطة فتعوزها عامة المقاييس الكمية للنجاح في كل السنوات بالرغم من أن كثيرا منها كان قابلا للقياس كميًا.

٤٥ - ويوصي المجلس بأن يفصح المكتب عند الاقتضاء عن المعلومات المتعلقة بالأداء في خطط أعماله.

الرصد والإبلاغ

٤٦ - وضع المكتب جدولًا زمنيًا شاملاً لرصد خطة أعماله للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، يشتمل على اجتماعات للإدارة بغية إجراء الاستعراضات المرحلية على مدى فترة السنتين. وحدد الجدول المواعيد المتوقعة لإنجاز جميع الخدمات والوحدة الرائدة المسؤولة عن إنجاز كل نتيجة. وتنتج الأقسام المسؤولة تقارير لتقديمها في كل اجتماع رصد مما يحافظ على وضوح التقدم داخل القسم نحو تحقيق أهداف خطة الأعمال. ويرى المجلس أن جدول الرصد يعالج بصفة منتظمة كل نشاط وارد في خطة الأعمال ويتوقع أن يسمح للمكتب بتقديم موجز واضح عن الأداء في التقرير السنوي، باستخدام نفس المصطلحات التي استخدمت في خطة الأعمال الأصلية لعام ١٩٩٩-٢٠٠٠.

الأداء في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

٤٧ - استعرض المجلس أداء مكتب خدمات المشاريع بالنسبة للأهداف التي حددها لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩. ويوجز الجدول ٢ الأداء المستهدف والفعلي بالنسبة للأهداف المالية لفترة السنتين.

الجدول ٢

الأداء المستهدف والفعلي بالنسبة إلى الأهداف المحددة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

الهدف	الأداء المستهدف لعام ١٩٩٨	الأداء الفعلي لعام ١٩٩٨	الأداء المستهدف لعام ١٩٩٩	الأداء الفعلي لعام ١٩٩٩
الميزانية القصوى (ملايين الدولارات)	٩٠٠	٩٠١	٩٨٤	٩٢٤
الحصول على مشاريع جديدة	٧١٥ (٧٥٠) ^(أ)	٧٦٣	٦١٤	٥٦٦
الحصول على خدمات جديدة	١٨٤	٢٤٨	٤٥٣	٦٥٢
إنجاز المشاريع (ملايين الدولارات)	٥٤٤ (٥٥٠) ^(أ)	٥٣٨	٥٥٠	٥٦٨
إنجاز الخدمات (ملايين الدولارات)	١٥٨	١٧٥	٢٥٧	١٩٦
مجموع الإيرادات (ملايين الدولارات):	٤٤,٥	٥٠	٥١,١	٥٠,٧
التأتية من الفوائد وغيرها	١,٢	٢,٤	٢,٦	٢,١
التأتية من الخدمات فقط	٥,١	٤,١	٥,٦	٥,٨
تنفيذ المشاريع	٣٨,٢	٤٣,٥	٤٢,٩	٤٢,٨
معدل الإيرادات الموجهة إلى تنفيذ المشاريع (نسبة مئوية)	٦,٩	٨,١	٧,٨	٧,٥
الإيرادات التأتية من مصادر غير تقليدية (ملايين الدولارات)	٤,١	٣,٢	٣,٢	غير معروف
النفقات الإدارية (ملايين الدولارات):	٤٤,٥	٤٢	٦٠,٦	٦٣,٧
النفقات الإدارية المتكررة	٤٣,٦	٤٠,٥	٤٨,١	٤٩
نظام المعلومات الإدارية المتكامل/مشكلة عام ٢٠٠٠ الحاسوبية	٣	١,٤	٤	٢,٨
الانتقال	صفر	٠,١	٨,٦	١١,٩

(أ) نقحت بعض الأهداف لعام ١٩٩٨ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ وتمثل الأرقام الموضوعة بين قوسين الأهداف الأصلية. ولا تزال الأرقام المتعلقة بالأداء الفعلي لعام ١٩٩٩ أولية وغير مكتملة بالنسبة لجميع الفئات.

٤٨ - حقق مكتب خدمات المشاريع أو كاد يحقق ٦ من أصل ٨ أهداف الإيرادات والإنجازات لعام ١٩٩٨، وجرى تعديل الأهداف بالنقصان فيما يتعلق بالحصول على مشاريع جديدة وإنجاز المشاريع، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، لكي تعكس ما توقعت الإدارة إنجازه. وبعد التعديل حقق المكتب ١٠٧ في المائة من أهداف الحصول على مشاريع جديدة، مقابل ١٠٢ في المائة من الهدف الأصلي؛ كما أنجز المكتب ٩٩ في المائة من أهداف إنجاز المشاريع، مقابل ٩٨ في المائة من الهدف الأصلي.

٤٩ - وأثناء قيام المجلس بإجراء الاستعراض، لم يكن يتوافر لدى المكتب سوى أرقام أولية تتعلق بالأداء المالي لعام ١٩٩٩، ولم تتوافر معلومات عن أحد الأهداف. وقد دلت البيانات الأولية على أن المكتب حقق هدفين من أهدافه الرئيسية المتعلقة بالإيرادات وإنجاز المشاريع لهذا العام، فبلغت نسبة الإنجاز فيما يتعلق بالحصول على خدمات جديدة ١٤٤ في المائة من الهدف؛ وبلغت ١٠٣ في المائة فيما يتعلق بإنجاز المشاريع. وكاد المكتب يحقق أهدافه فيما يتعلق بمجموع الإيرادات، وحقق ٩٩ في المائة من الهدف، و ٩٦ في المائة من معدل الإيرادات الموجهة إلى تنفيذ المشاريع. ولم ينجز المكتب تماما الهدف الجديد للحصول على المشاريع، فأُنجز ٩٢ في المائة منه كما لم يحقق هدفه المتعلق بالميزانية القصوى إلا بنسبة ٩٤ في المائة وكانت الصعوبات التي صادفها المكتب في إنجاز هذه الأهداف المتعلقة بحجم حافظته مرتبطة بانخفاض موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي هو أكبر عملاء المكتب. ولم ينجز المكتب هدفه المتعلق بإنجاز الخدمات، حيث لم يحقق سوى ٧٦ في المائة من الهدف.

٥٠ - وحدد المكتب ٥ أهداف غير مالية لعام ١٩٩٨ وهدفين لعام ١٩٩٩. واقتصرت خطة الأعمال للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ على القول بأن ٤ من أصل ٥ أهداف كان يجري العمل بنشاط لتحقيقها خلال عام ١٩٩٨، دون تعيين تلك الأهداف الأربعة. وأبلغ موظفو المكتب مجلس مراجعة الحسابات بأن المكتب بذل جهودا كبيرة في المجالات التالية: إعادة تجهيز أنظمة التشغيل الآلي الرئيسية؛ إدخال استراتيجية تنمية الأعمال؛ إدخال استراتيجية للنمو التنظيمي والأخذ باللامركزية؛ صقل آلية تحديد مستوى الرسوم. بيد أن المكتب لم يحقق سوى تقدم طفيف في عام ١٩٩٨ صوب إنجاز الهدف الرابع المتمثل في إدخال استراتيجية لتنمية الموظفين وتدريبهم. وأعاد المكتب برجة معظم العمل المتعلق بهذا الهدف لعام ١٩٩٩.

٥١ - ولم ينجز المكتب بالكامل أيًا من الأهداف الواردة في خطة أعماله لعام ١٩٩٨ في حدود الإطار الزمني المحدد. ونقل إلى عام ١٩٩٩ قدرا كبيرا من العمل المتعلق بإعادة تجهيز

أنظمة التشغيل الآلي الرئيسية، خاصة فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة لنظام المعلومات، حيث لا يتوقع المكتب إكمال التنفيذ إلا في عام ٢٠٠٠. وأكمل المكتب نموذجاً محسناً لتحديد الرسوم، ولكن التأخيرات في تنفيذ نظام إدارة المعلومات المتكامل أدى إلى عدم توافر المعلومات الإدارية الأساسية التي لا بد منها لاختبار النموذج وتنفيذه. ونتيجة لذلك أوقف المكتب مؤقتاً أي عمل إضافي في هذا المجال. ولا يشك المجلس في أن المكتب سوف يكفل تحديد أطر زمنية واقعية لأهدافه عند وضع خطة أعماله.

٢ - إدارة المشاريع

مقدمة

٥٢ - يعمل مكتب خدمات المشاريع كمتعاقد إداري يضع خبرته تحت تصرف منظومة الأمم المتحدة أو هيئات أخرى تحتاج إلى خدماته. وينفذ المكتب المشاريع بطلب من المنظمات الممولة، ويمكن أن يسهم في مختلف مراحل حياة المشروع لإنجاز عدد من الأنشطة المختلفة. وفي فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، أنجز المكتب مشاريع تبلغ قيمتها حوالي ١.١ بليون دولار وحصل إيرادات من الرسوم بلغت ٨٦,٥ مليون دولار مقابل هذا العمل.

٥٣ - واستعرض المجلس إدارة المكتب للمشاريع ونظر في قبول المشاريع وتنفيذها ورصدها وإنائها، في سياق الممارسة الرشيدة في إدارة المشاريع، والتقييد بدليل إدارة وتنظيم المشاريع التابع للمكتب وبغيره من المبادئ التوجيهية ذات الصلة. ودرس المجلس ١١ مشروعاً بلغ مجموع ميزانيتها ٥٩,٣ مليون دولار.

قبول المشروع

٥٤ - بحث المجلس وثيقة المشروع، أو اتفاق الخدمات الإدارية بالنسبة لكل مشروع. وقد أعدت وثائق المشاريع من قبل الجهة المانحة واشتركت الجهة المانحة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إعداد اتفاقات الخدمات الإدارية. وفي كلتا الحالتين، استخدم المكتب هذه الوثيقة كمادة مرجعية طوال مدة المشروع. وقد لاحظ المجلس أن جميع وثائق المشاريع واتفاقات الخدمات الإدارية اشتملت على معلومات أساسية عن المشروع ومجموعة من الأهداف تدعمها أهداف فرعية في تسع من ١١ حالة جرى النظر فيها. وأشار المجلس إلى أنه لم يكن لجميع المشاريع أهداف قابلة للقياس، فعلى سبيل المثال تمثل هدف أحد المشاريع في "تحسين الهياكل الأساسية على الصعيد المحلي لتوفير خدمات التعليم". ولم تتضح الطريقة التي سيتمكن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من قياس مدى تحقق هذا الهدف. ومع أن المجلس يُقر بأنه من الصعب على المكتب تطبيق أهداف واضحة وقابلة للقياس على جميع المشاريع، لا سيما بالنسبة لبعض اتفاقات الخدمات الإدارية، فإن المجلس يوصي بأن يسعى

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى العمل على أن تتضمن جميع وثائق المشاريع أهدافا قابلة للقياس.

٥٥ - وفي عشرة من المشاريع التي بحثت، تضمنت وثيقة المشروع/اتفاق الخدمات الإدارية بيانا بالميزانية قسم حسب العناوين الرئيسية في الميزانية، مثل العقود ومعدات التدريب والوحدات. وحيثما أرفقت الميزانيات بوثيقة المشروع، قسمت مراحل هذه الميزانيات جميعها، باستثناء ميزانية واحدة، على مدة المشروع. وأشار المجلس مع ذلك إلى أن المكتب لم يحلل إلا إحدى هذه الميزانيات فقط بحسب أهدافها وذلك لتحديد كلفة المخرجات فضلا عن كلفة النواتج. وبينما يقر المجلس بأن المانحين كثيرا ما يبادرون بإعداد الميزانيات، فإنه يوصي بضرورة أن يسعى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى العمل على أن تتضمن وثائق المشاريع معلومات عن مجمل ميزانيات المشاريع مفصلة بحسب الأهداف والأهداف الفرعية، حسب الاقتضاء.

٥٦ - وأتاحت ثمانية مشاريع استعرضها المجلس معلومات عن ترتيبات الرصد. فعلى سبيل المثال، ضمت وثيقة المشروع جزءا خاصا عن ترتيبات الاستعراض والتقييم، فصلت نوعية وتواتر التقارير المطلوبة طوال مدة المشروع. ولم تُبين ترتيبات الرصد هذه في المشاريع الثلاثة المتبقية التي استعرضها المجلس. ويوصي المجلس بأن يعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، قبل التوقيع على وثائق المشاريع أو اتفاقات الخدمات الإدارية، على أن تدرج الجهة المانحة تفاصيل نظام الرصد المقترح للمشروع.

٥٧ - وبحث المجلس وثائق مشاريع/اتفاقات الخدمات الإدارية لتحديد ما إذا كانت المخاطر التي تنطوي عليها هذه المشاريع قد تم تحليلها تحليلا مناسباً. وفي أربع من الحالات الإحدى عشرة التي بحثها المجلس، لم يمكنه التوصل إلى أي تحليل من هذا القبيل، بالرغم من أنه وجد ممارسات جيدة في حالات أخرى. فعلى سبيل المثال، سرد أحد المشاريع مخاطر الإنجاز و صنفها بحسب الأولوية، وهي مخاطر تتراوح بين أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على القوى العاملة، إلى احتمالات تأخير توظيف موظفي المشاريع. ويوصي المجلس بأن يبذل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قصارى جهده للعمل على أن تبين وثيقة المشروع/اتفاق الخدمات الإدارية المخاطر التي تحدى بإنجاز المشروع.

تنفيذ المشاريع

٥٨ - تأخر بدء ستة مشاريع من أصل ١١ مشروعاً بحثها المجلس. وبلغ متوسط مدة التأخير ما يزيد قليلاً عن خمسة أشهر. وشملت أسباب هذه التأخيرات تأخر الحصول على توقيع من الحكومة على وثيقة المشروع، والتأخير في تلقي الأموال من الحكومة المانحة،

والمشاكل المتعلقة بالموافقة على الوثائق. ولاحظ المجلس أن بعض أسباب تأخير الشروع في هذه المشاريع كان خارجا عن إرادة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٥٩ - وخلص المجلس إلى أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بيّن بوضوح الآليات التي يعتزم بواسطتها تدبير شؤون كل مشروع محليا. وبدت هذه الآليات مناسبة لظروف كل مشروع من المشاريع وحدد المجلس بعض أمثلة الممارسات الجيدة. فعلى سبيل المثال، استعين في ثلاثة مشاريع، بالفرق أو اللجان التوجيهية المكونة من الممثلين المحليين لتدبير شؤون التنفيذ والإشراف عليها. ويرحب المجلس بهذه المبادرات الهادفة إلى إنشاء لجان توجيه للمشاريع، سليمة وتمثيلية.

رصد المشاريع

٦٠ - يمثل تقرير إنجاز المشروع الوسيلة الرئيسية لرصد الميزانية، وهو يصدر شهريا ويتضمن موجزا بالنفقات مقابل الميزانية. ولاحظ المجلس أن المكتب كان قد وجد مصاعب في إدخال نظامه الجديد للمعلومات الإدارية، نظام المعلومات الإدارية المتكامل، أثرت تأثيرا سلبيا على قدرته على رصد ميزانيات المشاريع بصورة فعالة خلال عام ١٩٩٩. وعلى وجه الخصوص، حدث تأخير زمني مدته ستة أشهر بين تكبد المشروع للنفقات وبين موعد تسجيل هذا النظام لتلك النفقات. وفي بعض الحالات، كان موظفو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يستخدمون ميزانيات صورية لرصد المشاريع مما أدى إلى وجود عبء إداري إضافي.

٦١ - ويبين تقرير إنجاز المشروع النسبة المئوية للنفقات في مقابل الميزانية المعتمدة، وهو ما يستخدمه المكتب كمقياس لتنفيذ المشاريع. وبينما يعتبر المكتب أن هذا الأمر مناسب لمهام خاصة تجرى في إطار اتفاقات الخدمات الإدارية، فإن استناد معدل التنفيذ إلى المدخلات فقط لا على النواتج يعني أن المكتب لا يستطيع استخدامها لتقييم التقدم المحرز بالنسبة لكل هدف من أهداف المشاريع.

٦٢ - يوصي المجلس بأن يبذل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قصارى جهوده لتعزيز مجموعة مؤشرات الأداء المتضمنة في وثائق المشاريع وذلك ليتسنى قياس التقدم المحرز مقابل الأهداف والأهداف الفرعية واستعراضها بصورة كاملة قدر الإمكان.

٦٣ - ولاحظ المجلس بأن المكتب كان قد استخدم تقارير تقييم أداء المشاريع فقط في أربعة من المشاريع الأحد عشر التي تم استعراضها. وتقدم هذه التقارير تحليلا لحالة أهداف المشروع وأهدافه الفرعية، وتوجز التقدم المحرز منذ إجراء آخر تقييم، وكما تتضمن

توصيات لمعالجة القضايا الناشئة. ويعتبر المجلس أن استخدام هذه التقارير يرفع من مستوى رصد المكتب للمشاريع.

٦٤ - ولاحظ المجلس أن المكتب قام بعمليات استعراض ثلاثية الأطراف، أو ما يساويها، في ثلاثة من المشاريع الأحد عشر التي تم استعراضها. وفي هذه الحالات أتاح الاستعراض الثلاثي الأطراف فرصة لاستعراض إنجازات البرامج الحالية وتعديل المشروع مراعاة لتغير الظروف.

٦٥ - ويتولى المكتب وحده إعداد تقارير لتقييم أداء المشاريع واستعراضات ثلاثية الأطراف عندما يطلب هذا في وثيقة المشروع. ومن ناحية ثانية، فنظرا إلى قيمة هذه التقارير والاستعراضات بالنسبة لإدارة المشاريع، يوصي المجلس بأن يعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع مؤسسات التمويل لإعداد تقارير لتقييم أداء المشاريع واستعراضات ثلاثية الأطراف بصورة مرحلية بالنسبة لجميع المشاريع.

٣ - مشروع نقل المقر معلومات أساسية

٦٦ - استعرض المجلس طريقة إدارة المكتب لمشروع يهدف إلى نقل مقره في نيويورك. وإلى غاية أواخر ١٩٩٩، كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يشغل مكاتب في مبنى ديلي نيوز في مانهاتن. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أخبر الوكلاء الإداريون لهذا المبنى الذي يشغله المكتب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنهم لا يعتزمون تجديد عقد إيجار المكتب، وأن المكتب سيكون مطالبا بإخلاء مكاتبه بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وهكذا كان أمام المكتب سنتان للعثور على أماكن جديدة مناسبة، والتفاوض بشأن عقد إيجار، والعمل على أن تكون المكاتب مؤثثة ومجهزة حسب المواصفات المطلوبة والانتقال إليها.

الجدول الزمني

٦٧ - اعتبر المكتب أن فترة الإشعار شديدة القصر بحيث لا تسمح له بأن يستعرض بشكل سليم استراتيجية إيواء مقره. ونتيجة لذلك، لم يتحرر خيارات أخرى مثل الانتقال خارج نيويورك. بما يتفق مع سياسة اللامركزية التي يأخذ بها. وقد أفضت المدة الزمنية القصيرة إلى عجز المكتب عن النظر بجدية في أي خيارات أخرى غير استئجار مكاتب له في مانهاتن. وقد بذل المكتب بعض الجهود لكي تشمل خياراته أماكن أخرى في منطقة نيويورك، لكنه رفضها لبعدها عن الأمم المتحدة.

٦٨ - ويلاحظ المجلس أن المكتب يعتزم وضع سجل لجميع عقود إيجاره على نطاق عالمي، وسيعمل على أن تستعرض شروط جميع عقود الإيجار الجديدة لتحديد أية مشاكل محتملة في أولى مراحلها قدر الإمكان. ويؤيد المجلس هذه المبادرة.

٦٩ - وانتقل المكتب من مبنى ديلي نيوز في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أي بعد الموعد المحدد بما يزيد عن شهرين. ولم يكن باستطاعة المكتب أن يقدم إلى المجلس بياناً مفصلاً لجدوله الزمني الأولي المتعلق بأنشطة الانتقال، ولذا فليس من الواضح تماماً كيف يمكن مقارنة الأداء الفعلي بالخطط الموضوعية. ويوضح الجدول ٣ الوقت الفعلي الذي قضاه المكتب في القيام بمختلف أنشطة اتخاذ مكاتب جديدة. وكان اختيار المبنى والتخطيط التفصيلي لإعادة تشييده، أكثر عنصرين استهلاكاً للوقت. وكان المكتب يأمل في بداية الأمر الانتهاء من إعداد العقد مع مديري التشييد في آذار/مارس ١٩٩٩ والبدء في أعمال التشييد في حزيران/يونيه. ولم تتم هذه الأنشطة بالفعل إلا في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٩ على التوالي.

الجدول ٣ - الوقت الذي استغرقه إتمام أنشطة الانتقال

عدد الأشهر	التواريخ	الأنشطة
١١ شهراً	من أيلول/سبتمبر إلى آب/أغسطس ١٩٩٨	العثور على أماكن جديدة واختيارها
٥ أشهر	من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٩	المفاوضات بشأن عقد الإيجار
١٠ أشهر	من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى تموز/يوليه ١٩٩٩	تعيين المهندسين المعماريين والمهندسين ومديري البناء، وإعداد خطط التصميم وإقرارها
٤ أشهر	من آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	مرحلة التشييد

حاشية: استغرقت عملية الانتقال حوالي ٣٦ شهراً حتى اكتملت.

٧٠ - تعرض المكتب لجزاءات لعدم تمكنه من الانتقال من مبنى ديلي نيوز بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وهو الموعد الذي حدده مديرو المبنى. وقد تفاوض المكتب مع مالك المبنى من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة، دفع بموجبها مبلغ ٥٨٥ ٠٠٠ دولار عن الوقت الإضافي الذي شغل فيه المبنى وجزاءات قدرها ٤٦٥ ٠٠٠ دولار. وكان هذا أقل من المبلغ الذي كان متوقفاً في بادئ الأمر.

اختيار الأماكن

٧١ - كانت المعايير الأساسية التي حددها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لاختيار الأماكن الجديدة كما يلي: (أ) القرب الشديد من مبنى الأمم المتحدة الموجود في شرق منتصف المدينة؛ (ب) وجود طابقين متجاورين أو ثلاثة طوابق متجاورة فضلا عن مساحة للإيجار يتراوح مجموعها بين ٧٥ ٠٠٠ و ٩٠ ٠٠٠ قدم مربع؛ (ج) أن تكون الأماكن جاهزة لشغلها بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ على أكثر تقدير؛ (د) وجود سجل قوي لتتبع إدارة المبنى؛ (هـ) أن يكون المبنى من الفئة ألف؛ (و) أن تكون مبالغ الإيجار أقل من نسبة ١٠ في المائة من النفقات الإدارية.

٧٢ - واستعان المكتب بمؤسسة للمهندسين المعماريين الاستشاريين في آذار/مارس ١٩٩٨ لإجراء بحث أولي عن المباني التي تستوفي هذه المعايير. وقد حددوا أربعة مباني ممكنة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، عين المكتب مؤسسة لسماسرة العقارات من أجل القيام ببحث مفصل بصورة أكبر. وبعد النظر في ١٦٤ مكتبا محتملا، اختصروا القائمة إلى أربعة احتمالات. وكانت ثلاثة من بينها هي نفسها تلك التي حددها المهندسون المعماريون قبل ثلاثة أشهر من ذلك. ومن بين المواقع الأربعة الموجودة في القائمة المختصرة، حدد المكتب والسماسة الخيارين الأولين.

٧٣ - وقد استعان المكتب بمنهجية للتقييم دقت في عوامل الجودة والتكلفة كلا منها على حدة. ونال اختيار المكتب الأولين من المكاتب ٨,٥ و ٧,٨ على التوالي. وبينما كان إجمالي صافي القيمة الحالية للخيار الثاني من هذه المباني، المخفضة على مدى ١٥ سنة، أقل بمبلغ قدره ٤١,٥ مليون دولار، اختار المكتب الخيار الأول الأعلى بصورة طفيفة في مبنى كرايسلر بقيمة صافية قدرها ٤١,٩ مليون دولار، لأنه اعتبر أن هذا الخيار قدم أفضل قيمة إجمالية.

تنظيم الانتقال

٧٤ - أنشأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رسميا فريقا للانتقال كي يدير المشروع في ربيع عام ١٩٩٨، أي بعد حوالي ستة أشهر منذ تبين له لأول مرة الحاجة إلى الانتقال. وقد ترأس هذا الفريق متخصص في المشتريات وضم متخصصا في الشؤون القانونية ومتخصصا في إدارة المرافق ومدير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقبل ذلك، كان عضوان من هذا الفريق قد شرعا في معالجة الحاجة إلى الانتقال بصورة رسمية أقل. ويعتبر المجلس أنه ربما كان من المفيد بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يُنشئ رسميا فريقا للمقر الجديد في موعد سابق وذلك من أجل طرح مواصفات هذا المشروع داخل

المنظمة وتوجيه اهتمام الإدارة العليا إليه. ويُقر المجلس بأنه كان ثمة قدر من عدم التيقن في بادئ الأمر يتعلق بما إذا كان من المتعين فعليا على المكتب الانتقال، لكنه يعتبر أنه كان ربما من الحكمة تهيئة فريق جاهز لإعداد استراتيجية لمواجهة هذا الاحتمال.

٧٥ - وقد دعم المكتب فريق الانتقال عن طريق الاستعانة بما احتاج إليه من خبرة خارجية. وعيّن ثلاثة مستشارين رئيسيين، للتصميم والتخطيط المعماريين، والهندسة، ولتدبير شؤون البناء. وقام هؤلاء المستشارون من جهتهم بتعيين وإدارة شؤون ما يزيد عن ٣٠ متعاقدًا من الباطن، اضطلعوا بما قيمته حوالي ٧ ملايين دولار من الأشغال إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ودخل فريق الانتقال في عقود مباشرة لاقتناء بعض المواد، مثل أثاث المكاتب وكوابل الاتصالات وشبكة الوسائل السمعية البصرية.

٧٦ - وسعى المكتب إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من استخدام الحيز المتاح في الأماكن الجديدة عن طريق تركيب الهيكل الأساسي، مثل الكوابل الكهربائية والحواسيب والاتصالات، بحيث تكون متضامة في منطقة من السقف قدر الإمكان. ونتيجة لذلك، كان العمل معقدا يصعب تخطيطه ووضع جدول زمني له، وارتقن العمل في بعض العمليات بإتمام عمليات أخرى فضلا عن اشتراك العديد من مختلف المتعاقدين من الباطن. ويُعزى بعض حالات التأخير في إنجاز المشروع إلى هذا التعقيد.

التكاليف

٧٧ - تجاوزت تكاليف الانتقال التقديرات بصورة كبيرة. فقد كان إجمالي التكاليف حسب التقديرات الأولية للمكتب في حزيران/يونيه ١٩٩٨، ٧,٣ مليون دولار. لكنه بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٩ ارتفعت التكاليف إلى ١٢,١ مليون دولار. وعند نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ارتفعت تكلفة الانتقال إلى ١٦,٨ مليون دولار، أي بما يزيد على ١٣٠ في المائة عن التقديرات الأصلية. وقد خُفض إجمالي الكلفة بالنسبة للمكتب بفضل مساهمة في أعمال البناء قدرها ٣,٥ مليون دولار منحها المالك الجديد للمبنى. ولن يُعرف إجمالي التكلفة النهائية للانتقال إلا بعد مرور بعض الوقت.

٧٨ - غطى التقدير الأصلي وقدره ٧,٣ مليون دولار تحديد أماكن العمل والتفاوض بشأن عقد الإيجار وإعادة التجهيز بالمعدات والانتقال إلى مكان جديد، ولكنه لم يتضمن تحليلا مفصلا لتكلفة هذه العناصر المختلفة. وفي تلك المرحلة، لم يحدد المكتب الأماكن التي يفضلها ولم يدخل في مفاوضات بشأن عقد الإيجار ولذا لم تتوفر لديه أي معلومات مفصلة متاحة بشأن احتياجات التشييد والتجديد التي قد ترتبط بالانتقال. ومن ثم يتسم طابع التقدير بأنه عام جدا.

٧٩ - بيد أنه، في الوقت الذي أعد فيه المكتب الميزانية وقدرها ١٢,١ مليون دولار، كان لديه معلومات أكثر جدا بشأن التكاليف المحتملة للانتقال. وقد قدم هذا التقدير تحليلاً أكثر تفصيلاً للتكلفة وتضمن بنوداً لم يشملها التقدير الأصلي، مثل أتعاب إدارة التشييد، ورسوم التفاوض على عقد الإيجار. وشمل كذلك التكاليف المتصلة بتوقيت الانتقال والخصائص الفيزيائية لأماكن العمل الجديدة، مثل المرافق السمعية والبصرية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة مقسم فرعي آلي خاص للهاتف.

٨٠ - وقد تجاوزت تكاليف بعض فرادى العقود القيم التعاقدية الأصلية. يوضح الجدول ٤ أهم الزيادات:

الجدول ٤

زيادات التكلفة لفرادى العقود

الالتزامات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	الزيادة (بدولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية للزيادة	القيمة الأصلية (بدولارات الولايات المتحدة)	الخدمة
٧,٥ مليون دولار	١,٥ مليون دولار	٢٥	٦ مليون دولار	التشييد
٧١٥ ٠٠٧ دولارات	٤٥٠ ٠٠٧ دولارات	١٧٠	٢٦٥ ٠٠٠ دولار	التصميم المعماري
٢ ٣٨٤ ١١٩ دولارا	٢٨٤ ١١٩ دولارا	١٣,٥	٢,١ مليون دولار	الأثاث

٨١ - ورأى المكتب أن الزيادات لها ما يبررها لأنها تمثل تكاليف المواد والخدمات الإضافية التي أصبحت لازمة كلما أخذ المشروع يبرز إلى الوجود ويتجلى مدى تعقيده. واتبع المكتب ممارسات الشراء المعيارية في إدارة المشروع. وقد عين جميع مقاوليه عن طريق عملية عطاءات تنافسية كما كفل تعيين المقاولين من الباطن أيضاً وفقاً لمعايير تقديم العطاءات التنافسية في القطاع العام. وحصل الفريق المعني بنقل المكتب على المشورة أيضاً من المماريين والمهندسين الذين احتفظ بهم الفريق بشأن ضرورة القيام بأعمال إضافية قبل الموافقة على أي نفقات أخرى. وقد اضطلع الفريق المعني بنقل المكتب بدور الرقابة على كافة المدفوعات التي دفعت للمقاولين والمقاولين من الباطن.

٨٢ - وكان أكبر العقود هو الذي وقع مع مدير التشييد، الذي عين بدوره ٢٠ مقاولاً من الباطن. وقد قيم المكتب في البداية عقد البناء بمبلغ ٦ مليون دولار وكانت هذه هي القيمة في الوقت الذي استعرضت فيه اللجنة الاستشارية لاستعراض المشتريات المقترحة في

آذار/مارس ١٩٩٩. ولم توافق اللجنة على تحديد قيمة أعلى للعقد، ولكنها أقرت بأن التعيين قد جاء نتيجة لإجراءات شراء سليمة ومناسبة. وشعرت اللجنة أن الطابع التقني للمشروع، والحاجة إلى الموافقة السريعة على عدد من العقود من الباطن، تعني أنه من المناسب أكثر إنشاء لجنة استعراض خاصة لمشروع الانتقال. وكانت هذه اللجنة تحت إشراف رئيس موظفي المشتريات، الذي كان يستعرض المركز المالي للمشروع شهرياً، ويأذن بالزيادات. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كان المكتب قد قام بالتزامات قدرها ٧,٥ مليون دولار بموجب العقد، وبحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، ارتفع مجموع التكلفة إلى حوالي ٨ ملايين دولار.

٨٣ - وتطلب العقد الذي أبرمه المكتب مع مدير التشييد أن يدفع المكتب رسوماً إدارية للشركة بنسبة ٩,٢٥ في المائة من جملة تكاليف التشييد. وقلل هذا الترتيب الحافز الذي يدفع لمستشاري الإدارة من أجل مراقبة التكاليف، حيث أصبح المقاول يحصل على قدر أكبر من المال كلما زادت النفقات الكلية. ونظر المكتب في خيار إبرام عقد السعر الأقصى المضمون والذي كان يمكن أن يغطي الرسوم الإدارية، ولكنه ارتأى أن ذلك غير مناسب لأنه في الوقت الذي عين فيه مديري التشييد لم تكن الخطط الهندسية قد اكتملت ولم يتسن تقدير التكلفة النهائية للتشييد بدقة. ولم يشمل عقد إدارة التشييد موعداً نهائياً مستهدفاً ولا شروطاً جزائية للتجاوزات. وتحمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بذلك كافة المخاطر المتعلقة بتأخر إنجاز المشروع. وأبلغ المكتب المجلس بأن طبيعة السوق المحلية في نيويورك تجعل إدراج مثل هذه الشروط في العقود صعباً. بيد أنه حاول تدارك هذا الضعف بإشراك موظف في ذي خبرة في إدارة المرافق ليشرف على عملية التشييد، وبأن طالب بأن تقدم جميع العقود من الباطن عن طريق عطاءات مفتوحة وتنافسية.

٨٤ - ويعرب المجلس عن قلقه لأن طرائق العقود التي اعتمدها المكتب ربما تكون قد أسهمت في تجاوزات التكاليف، وخصوصاً في ربط أتعاب المستشار بالتكاليف النهائية وعدم وجود جزاءات على التأخر في الإنجاز. ويعرب المجلس كذلك عن قلقه إزاء الدور المحدود الذي اضطلعت به اللجنة الاستشارية لاستعراض المشتريات في الموافقة على هذا العقد الرئيسي وعدم مطالبته الإدارة بتقديم أي زيادات في التكاليف على التقدير الأصلي كي تستعرضها مرة أخرى.

٨٥ - ويوصي المجلس بأن يعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مستقبلاً على تفادي الأتعاب النسبية للمقاولين الرئيسيين كآلية للتعاقد وأن يعمل على إدراج شروط جزائية على التأخر في الإنجاز.

٤ - حالات الغش والغش الافتراضي

٨٦ - أبلغ المكتب المجلس بعدم وجود حالات غش أو غش افتراضي.

دال - شكر

٨٧ - يود مجلس مراجعي الحسابات أن يعرب عن تقديره للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وموظفيه لما أبدوه من تعاون وما قدموه من مساعدة لموظفي المجلس.

(توقيع) السير جون بورن

المراقب المالي

والمراجع العام للحسابات في المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

(توقيع) أوسي توتو بريمبه*

المراجع العام للحسابات في غانا

(توقيع) سيسلو د. غانغان

رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين

٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠

* انتهت مدة عضوية المراجع العام للحسابات في غانا يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ قبل التوقيع على هذا التقرير. بيد أن المراجع العام أعرب عن موافقته على محتويات التقرير. وفضلا عن ذلك، أقر المجلس برنامج مراجعة الحسابات ذا الصلة، وجرى تنفيذ جميع التعليمات الخاصة التي أصدرها المجلس.

المرفق

متابعة الإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧^(١)

التوصية ٩ (أ)

١ - ينبغي للمكتب أن يقوم على سبيل الأولوية بوضع دليله المتعلق بإجراءات الشراء في صورته النهائية.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢ - نفذ المكتب التوصية المذكورة أعلاه.

تعليقات المجلس

٣ - يعرب المجلس عن ارتياحه إذ يلاحظ وضع الدليل المتعلق بإجراءات الشراء في صورته النهائية.

التوصية ٩ (ب)

٤ - ينبغي للمكتب أن يكفل وضع خطط للشراء لكل مشروع توضح بالتفصيل الأصناف التي سيجري شراؤها وتتضمن جدولاً زمنياً محتملاً لاتخاذ الإجراءات.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٥ - نصح موظفو المكتب بكفالة إعداد خطط شراء مناسبة وفي وقت مناسب في جميع الحالات من أجل تيسير اتخاذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب وتخفيض التكاليف الكلية للشراء. وسيواصل مدير العمليات رصد الامتثال لهذا التوجيه.

تعليقات المجلس

٦ - يعرب المجلس عن ارتياحه إذ يلاحظ الإجراء الذي اتخذ.

التوصية ٩ (ج)

٧ - ينبغي، عند قيام موظفي الشراء بإعداد الطلبات، أن يوافق عليها مدير المشاريع قبل تجهيزها، وينبغي أن تثبت هذه الموافقة رسمياً.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ بـ (A/53/5/Add.10)، الفقرة ٩.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٨ - وجه اهتمام الموظفين المعنيين مرة أخرى إلى ضرورة كفالة الحصول على الموافقة على الطلبات بصورة سليمة قبل تجهيزها وأن توثق كل عملية الشراء بصورة كاملة. وترد سياسة المكتب في هذا الصدد موضحة في الدليل (وخاصة في الفصلين ٣ و ٩).

تعليقات المجلس

٩ - يعرب المجلس عن ارتياحه إذ يلاحظ الإجراء الذي اتخذ.

التوصية ٩ (د)

١٠ - ينبغي تذكير جميع الموظفين الميدانيين بأهمية إكمال تقارير الاستلام والتفتيش.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١١ - مع الإقرار بأن المكتب لا يكون دائما في وضع يتيح له أن يكفل إكمال تقارير الاستلام والتفتيش، فقد نصح الموظفون بضرورة بذل قصارى الجهود للقيام بذلك. وفضلا عن ذلك، وجه الموظفون إلى الحصول على تأكيد بديل بأن الإنجاز تم بصورة مرضية وتوثيق ذلك في تلك الحالات التي لا يمكن فيها توفير تقارير الاستلام والتفتيش.

تعليقات المجلس

١٢ - يلاحظ المجلس الإجراء الذي اتخذ.

التوصية ٩ (هـ)

١٣ - ينبغي تنقيح استمارة تقييم الخبراء الاستشاريين الدوليين للتشجيع على زيادة الدقة في تقييم الناتج النهائي مقارنة بأهداف وغايات قابلة للقياس من حيث الاختصاصات؛ وينبغي تذكير المكاتب الميدانية بإكمال تقييمات التكاليفات المسندة بموجب اتفاقات الخدمة الخاصة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٤ - كان المكتب يزعم إصدار توجيهات جديدة بحلول ١ أيار/مايو ١٩٩٩ تتعلق باستخدام اتفاقات الخدمة الخاصة. وفضلا عن ذلك، ستسمح استمارة التقييم المنقحة للمكتب بالحصول على نوعية أفضل من النواتج حيث أنها تستند إلى الاختصاصات الأصلية. وستوفر المبادئ التوجيهية تعليمات واضحة تقتضي استيفاء استمارات التقييم لجميع الموظفين.

تعليقات المجلس

١٥ - يعرب المجلس عن ارتياحه إذ يلاحظ الإجراء الذي اتخذ.

التوصية ٩ (و)

١٦ - ينبغي للمكتب أن يكفل توافر تقييم سنوي كامل وحديث لكل فرد من الموظفين والاحتفاظ بسجل مركزي لوثائق تقييم الموظفين.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

١٧ - يستمر صقل استمارة تقييم الأداء للمكتب استنادا إلى الخبرة المكتسبة. فقد تم دمج عنصر لتطوير كفاءة الموظفين وأصدرت مبادئ توجيهية تيسر ملء الاستمارة من خلال تقديم تعاريف للمصطلحات الرئيسية ونماذج مملوءة لمختلف عناصر تقييم الأداء. وتتم عملية التقييم بواسطة الحاسوب مباشرة مما يمكن المكتب من رصد التقيد بذلك على نحو أفضل.

تعليقات المجلس

١٨ - سيقوم المجلس برصد التطورات الحاصلة لتقييم مدى ملء التقييمات السنوية بالنسبة لجميع أفراد الموظفين.

التوصية ٩ (ز)

١٩ - ينبغي للمكتب أن يعين أوجه النقص في التقارير المالية الحالية وأن يحدد المعلومات الأساسية اللازمة وأن يبت في شكل هذه التقارير ومعدل تواترها.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٠ - بذل المكتب جهدا استثنائيا لتنفيذ الإصدار ٣ من نظام المعلومات الإدارية المتكامل الذي استعاض به عن نظام دفتر الأستاذ العام. وقد تطلب إدخال البيانات الكاملة والدقيقة إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل جهدا شاقا ووقتا أطول مما كان متوقعا في البداية. وظل الإبلاغ الأساسي المتعلق بالأنشطة المالية لعام ١٩٩٩ محدودا. وسيظل الإبلاغ المالي محدودا إلى غاية وضع النظام والوصلات البينية التي تغذي نظام المعلومات الإدارية المتكامل بالمعلومات الواردة من الميدان عن المعاملات وتصفية البيانات المتراكمة لعام ١٩٩٩. وقد تم وضع أدوات لتحسين الإبلاغ وستكون بمثابة تكملة لوظيفة الإبلاغ المتاحة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ومن ناحية أخرى فعلى نحو ما أشير إليه في الوثيقة DP/1999/24، من غير المتوقع أن يتم وضع مجموعة كاملة لنظم الإبلاغ قبل حلول عام ٢٠٠١.

تعليقات المجلس

٢١ - سيستبقي المجلس هذا الموضوع قيد الاستعراض.

التوصية ٩ (ح)

٢٢ - ينبغي للمكتب أن يكفل اختبار جميع النظم من حيث توافرها مع متطلبات العام ٢٠٠٠ وإتاحة المهلة الكافية لمعالجة أي وجه من أوجه القصور.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

٢٣ - بالإضافة إلى المشاركة النشطة في أنشطة الاستعداد لعام ٢٠٠٠ التي قامت بها الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعد المكتب برنامجاً قوياً لمواجهة عام ٢٠٠٠. ووزعت المواد التي وضعها البرنامج على مدراء المشاريع والمنظمات الشريكة مع تكملة ذلك بإنشاء موقع للمساعدة في الشبكة الداخلية للمكتب. ولم يتم الإبلاغ عن أي مشاكل مهمة تتصل بعام ٢٠٠٠.

تعليقات المجلس

٢٤ - يعرب المجلس عن ارتياحه إذ يلاحظ النتيجة المرضية للانتقال إلى عام ٢٠٠٠.

التوصية ٩ (ط)

٢٥ - ينبغي للمكتب أن يقوم بالاتصال ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتأكد من مدى تقييم أثر مسألة العام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالوصل البيئي مع نظم البرنامج الإنمائي.

الإجراءات التي اتخذتها الإدارة

٢٦ - يجري المكتب اتصالات منتظمة مع البرنامج الإنمائي بشأن هذه المسائل وما يتصل بها.

تعليقات المجلس

٢٧ - يعرب المجلس عن ارتياحه إذ يلاحظ الاتصال القائم بين المكتب والبرنامج، والنتيجة المرضية لمسألة عام ٢٠٠٠ نظراً لأنها أثرت في الوصلات البيئية للنظم.

التوصية ٩ (ي)

٢٨ - ينبغي للمكتب أن ينشئ عملية لتدوين حالات الغش والتبليغ عنها.

الإجراءات التي اتخذتها الإدارة

٢٩ - رغم أن المكتب دأب على إفادة مجلس مراجعي الحسابات بحالات الغش والتبليغ الافتراضي، فقد تم وضع وتنفيذ عدد من الإجراءات لتيسير جميع مثل تلك الحالات وتدوينها والتبليغ عنها بصورة أفضل.

تعليقات المجلس

٣٠ - يعرب المجلس عن ارتياحه إذ يلاحظ الإجراءات المتخذة.

الفصل الثاني

رأي مراجعي الحسابات

لقد قمنا بفحص البيانات المالية المرفقة. المرقمة من الأول إلى الثالث، والجدولين من ١ إلى ٢ وما يدعمها من ملاحظات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. والبيانات المالية هي من مسؤولية المدير التنفيذي. ومسؤوليتنا هي إعطاء رأي بشأن هذه البيانات المالية استنادا إلى مراجعتنا للحسابات.

وقمنا بمراجعتنا للحسابات وفقا لمعايير مراجعة الحسابات الموحدة التي وضعها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقتضي هذه المعايير أن نخطط لمراجعة الحسابات ونقوم بها لتتأكد بصورة معقولة من أن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية. وتشتمل مراجعة الحسابات على القيام، على أساس اختياري، ووفقا لما يراه مراجع الحسابات ضروريا في هذه الظروف، بفحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والبيانات التي جرى كشفها في البيانات المالية. كما تتضمن عملية مراجعة الحسابات تقييما للمبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المقدمة من المدير التنفيذي، فضلا عن تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية. ونحن نعتقد أن مراجعتنا للحسابات توفر أساسا معقولا يستند إليه الرأي بالنسبة لمراجعة الحسابات.

وفي رأينا أن هذه البيانات المالية تعرض على النحو الصحيح وفي جميع جوانبها، المركز المالي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للفترة المنتهية في ذلك الحين وفقا لسياسات المكتب المحاسبية المعلنة والمذكورة في الملاحظة ٢ من البيانات المالية، والتي طبقت على أساس يتفق مع الأساس المطبق للفترة المالية السابقة.

وفي رأينا كذلك، أن معاملات المكتب التي اختبرناها كجزء من مراجعتنا للحسابات، كانت من جميع النواحي الهامة متفقة مع النظام المالي وحسب السند التشريعي.

وقد أصدرنا أيضا، وفقا للمادة الثانية عشرة من النظام المالي تقريرا على النماذج الطويلة عن مراجعتنا الحسائية للبيانات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(توقيع) السير جون بورن
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
(توقيع) أوسي توتو بريمبه*
المراجع العام للحسابات في غانا
(توقيع) سيلسو د. غانغان
رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين

٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠

* انتهت مدة عضوية المراجع العام للحسابات في غانا يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ قبل التوقيع على هذا التقرير. بيد أن المراجع العام أبدى موافقته على محتويات التقرير. وفضلا عن ذلك، أقر المجلس برنامج مراجعة الحسابات ذا الصلة، وجرى تنفيذ جميع التعليمات الخاصة التي أصدرها المجلس.

البيان الثاني

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات والموارد غير المنفقة حتى ٣١ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٩٩، مع مقارنتها بالأرقام المبينة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٩		١٩٩٧	
الأصول			
٨ ١٣٤ ٥٤٣	(الملاحظة ٧)	النقدية	٢ ٦٥٦ ٧٦٧
٢٤ ٨٩٦ ٣٣٧	(الملاحظة ٨)	الاستثمارات	١٧ ٥٥٥ ٣٦٢
٣٣ ٠٣٠ ٨٨٠		مجموع النقدية والاستثمارات	٢٠ ٢١٢ ١٢٩
٦٠٥ ٢٤٨		الفوائد المتراكمة	١١٨ ٠٠٨
١٣ ٢٧٥ ٣٨١	(الملاحظة ٩)	المبالغ المستحقة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	٧٣٧ ٦٠٦
٤ ٧٩٢ ٦٧٢	(الملاحظة ١٠)	حسابات القبض والمصروفات المؤجلة	٤ ١٥٤ ٨٩٣
١٦ ٤٤٩ ٩٣٢	(الملاحظة ١١)	المبالغ المستحقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٢ ٤٢٢ ٣١٦
٣٥ ١٢٣ ٢٣٣		مجموع القبض والمصروفات المؤجلة	١٧ ٤٣٢ ٨٢٣
٦٨ ١٥٤ ١١٣		مجموع الأصول	٣٧ ٦٤٤ ٩٥٢
الخصوم والاحتياطيات والموارد غير المنفقة			
الخصوم			
٩٦٥ ٠٠٧	(الملاحظة ١٢)	السلف المقدمة للمشاريع الممولة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٢ ٦٩٥ ٤٧٩
٤٣ ٩٩٧ ٣٢٥	(الملاحظة ١٣)	حسابات الدفع	١٠ ٠٠٣ ٣٧١
٥ ٨١٠ ٠١٦	(الملاحظة ١٤)	المبالغ المستحقة لمنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة	٣ ٥٢١ ٥٩٩
٥٠ ٧٧٢ ٣٤٨		مجموع الخصوم	١٦ ٢٢٠ ٤٤٩
الاحتياطيات والموارد غير المنفقة المتراكمة			
١٩ ٩٨٩ ٦٨٨	(الملاحظة ١٥)	الاحتياطي التشغيلي	١٧ ٥٥٥ ٣٦٢
صفر		الموارد غير المنفقة المتراكمة	٣ ٨٦٩ ١٤١
(٢ ٦٠٧ ٩٢٣)		المبالغ المنقولة من الاحتياطي التشغيلي	صفر
١٧ ٣٨١ ٧٦٥		مجموع الاحتياطيات والموارد غير المنفقة المتراكمة	٢١ ٤٢٤ ٥٠٣
٦٨ ١٥٤ ١١٣		مجموع الخصوم والاحتياطيات والموارد غير المنفقة المتراكمة	٣٧ ٦٤٤ ٩٥٢

الملاحظات المرافقة جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

البيان الثالث

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان تدفقات النقدية عن فترة الستين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

(بدولارات الولايات المتحدة)

التدفقات الصافية للنقدية من أنشطة التشغيل	
(٥ ٠٥٩ ٠٩٠)	صافي فائض الإيرادات عن النفقات
١ ٠١٦ ٣٥٢	الوفورات عن التزامات الفترة السابقة
(٣ ٠١٩ ٦٧٣)	إيرادات الفوائد المعلنة تحت بند "أنشطة الاستثمار" أدناه الزيادة في حسابات القبض
٤ ١٥٤ ٨٩٣	إجمالي حسابات القبض حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
(٦٣٧ ٧٧٩)	إجمالي حسابات القبض حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
١٠ ٠٠٣ ٣٧١	مضافاً إليه: الزيادة (النقصان) في الخصوم إجمالي الخصوم حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
٣٣ ٩٩٣ ٩٥٤	إجمالي الخصوم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٢٦ ٢٩٣ ٧٦٤	التدفق الصافي للنقدية من أنشطة الاستثمار
٣ ٠١٩ ٦٧٣	التدفق الصافي للنقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل
(٤٨٧ ٢٤٠)	إيرادات الفوائد الزيادة في الفوائد المتراكمة
(١٢ ٥٣٧ ٧٧٥)	الزيادة في المبالغ المستحقة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
(٤ ٠٢٧ ٦١٦)	الزيادة في المبالغ المستحقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
(١ ٧٣٠ ٤٧٢)	الزيادة في المبالغ المستحقة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية
٢ ٢٨٨ ٤١٧	الزيادة في المبالغ المستحقة لمنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة
(١٣ ٤٧٥ ٠١٣)	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
١٢ ٨١٨ ٧٥١	صافي الزيادة في النقدية ومعادلات النقدية
٢٠ ٢١٢ ١٢٩	النقدية والاستثمارات حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
٣٣ ٠٣٠ ٨٨٠	النقدية والاستثمارات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

الملاحظات المرافقة جزء لا يتجزأ من البيانات المالية.

الجدول ١

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

نفقات المشاريع وتكاليف وأجور الدعم للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، مقارنة بأرقام السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٩-١٩٩٨		١٩٩٩			١٩٩٨			١٩٩٧-١٩٩٦		
مجموع نفقات المشاريع وتكاليف وأجور الدعم	تكاليف وأجور الدعم	المجموع	الالتزامات غير المصفاة	المصروفات	تكاليف وأجور الدعم	نفقات المشاريع	نفقات المشاريع وتكاليف وأجور الدعم	تكاليف وأجور الدعم	نفقات المشاريع	
٤٥٣ ٩٥٥ ٨٥٨	٢٠ ٣٧١ ٩٧١	٢١٠ ٨٧٦ ٥٩٤	٥٣ ١٨٥ ٩٦٩	١٥٧ ٦٩٠ ٦٢٥	١٩ ٦٤٢ ٢٠٤	٢٠٣ ٠٦٥ ٠٨٩	٣٨٣ ٣٠١ ٦٤٠	٣٤ ٦٦٢ ٤١٩	٣٤٨ ٦٣٩ ٢٢١	
٦٧ ٠٣٠ ٠٢٢	٢ ٦٩٢ ٦١٤	٢٧ ٠٣٠ ٩٦٤	١١ ٩٣٩ ٣٥٨	١٥ ٠٩١ ٦٠٦	٣ ٣٧٦ ٨٥٩	٣٣ ٩٢٩ ٥٨٥	٤٢ ٣٠١ ١٣٧	٣ ٨٠٠ ٥٩٧	٣٨ ٥٠٠ ٥٤٠	
٩ ٧٨٨ ٠٦٠	٣٢٤ ٠٢٣	٤ ٢١٤ ٥٥١	١ ٤٠٠ ١٠٣	٢ ٨١٤ ٤٤٨	٤١٣ ٣٤٩	٤ ٨٣٦ ١٣٧	٦ ٨٠٢ ٣٣٩	٥١٨ ٦٧١	٦ ٢٨٣ ٦٦٨	
٧٦ ٨١٨ ٠٨٢	٣ ٠١٦ ٦٣٧	٣١ ٢٤٥ ٥١٥	١٣ ٣٣٩ ٤٦١	١٧ ٩٠٦ ٠٥٤	٣ ٧٩٠ ٢٠٨	٣٨ ٧٦٥ ٧٢٢	٤٩ ١٠٣ ٤٧٦	٤ ٣١٩ ٢٦٨	٤٤ ٧٨٤ ٢٠٨	
٧٧ ٦١٦ ٠٨١	٢ ٩٣١ ٥٢٥	٤٧ ٥٠٦ ٢٠٥	١٢ ٢٩٨ ٤١٨	٣٥ ٢٠٧ ٧٨٧	١ ٦٩٨ ٣٩٤	٢٥ ٤٧٩ ٩٥٧	٥ ٣٩١ ٢٢٩	٤١٨ ٨١٨	٤ ٩٧٢ ٤١١	
٣٤ ٤٦٧ ٥٢٣	١ ٥٨٤ ٠١٢	٢١ ١٢٠ ١٥٦	١٠ ٠٢٤ ٨١١	١١ ٠٩٥ ٣٤٥	٨١١ ٩٤٧	١٠ ٩٥١ ٤٠٨	١٦ ٨٠١ ٧٧٢	١ ١٧٣ ٩٣٤	١٥ ٦٢٧ ٨٣٨	
٥١ ٨٩٩ ٥٤٥	١ ٥٦٧ ٢١٨	١٩ ٥٩٠ ٢٣١	١١ ٩٠٥ ١٥٩	٧ ٦٨٥ ٠٧٢	٢ ٢٧٧ ١٩٢	٢٨ ٤٦٤ ٩٠٤	٥٤ ١٧٠ ٣٤٨	٤ ٠١٢ ٦١٨	٥٠ ١٥٧ ٧٣٠	
٥٣ ٠٨١ ٨٣٤	١ ٦٠٠ ٧٩٦	٢٣ ٣٣٥ ٨٨١	٨ ٧٨٤ ٨٨٨	١٤ ٥٥٠ ٩٩٣	١ ٨١٦ ٤٥٦	٢٦ ٣٢٨ ٧٠١	٣٩ ٤٩٧ ٩٣٤	٢ ٤٩٩ ٧٦٢	٣٦ ٩٩٨ ١٧٢	
١٩ ٥٥٦ ٥٥٩	٥٨٣ ٦٧٩	٨ ٠١٠ ٩٤٨	١ ٨٤٣ ٤٧٩	٦ ١٦٧ ٤٦٩	٦٥١ ٢٨٢	١٠ ٣١٠ ٦٥٠	٢٧ ٦١٠ ٩٣٤	١ ٤٤٢ ٧٤٠	٢٦ ١٦٨ ١٩٤	
٢٧ ٦٨٢ ٥٥٣	٤٥٦ ٤٧٠	٧ ١٧٨ ٩٧٩	١ ٢٣٢ ٣٩٤	٥ ٩٤٦ ٥٨٥	١ ٣٣١ ٨٦٣	١٨ ٧١٥ ٢٤١	٢٤ ٧١١ ٦٦٦	٦٧٦ ٣٤٥	٢٤ ٠٣٥ ٣٢١	
٧٢ ٤٦١ ٩٩١	٢ ٣١٤ ١٣١	٢٧ ٩٩٣ ٩٣٥	٦ ٠٥٩ ٣٢٠	٢١ ٩٣٤ ٦١٥	٣ ١٩٣ ٣٤٧	٣٨ ٩٦٠ ٥٧٨	٣٩ ٩٩٦ ٦٧٣	٣ ٨٦٢ ٠٨٨	٣٦ ١٣٤ ٥٨٥	
٢٢٤ ٦٨٢ ٤٨٢	٦ ٥٢٢ ٢٩٤	٨٦ ١٠٩ ٩٧٤	٢٩ ٨٢٥ ٢٤٠	٥٦ ٢٨٤ ٧٣٤	٩ ٢٧٠ ١٤٠	١٢٢ ٧٨٠ ٠٧٤	١٨٥ ٩٨٧ ٥٥٥	١٢ ٤٩٣ ٥٥٣	١٧٣ ٤٩٤ ٠٠٢	
١٣٠ ٨١٠ ٣٢٨	٢ ٤٨٠ ٦٧٧	٧٠ ٧٩٧ ٤١٦	٣١ ٥٠٩ ١٨٧	٣٩ ٢٨٨ ٢٢٩	٣ ٠٦٤ ٥٤٥	٥٤ ٤٦٧ ٦٩٠	١٦٥ ٣٨٤ ٣٣٣	٥ ٢٨١ ٣٣٦	١٦٠ ١٠٢ ٩٩٧	
٥٧ ٣٣٤ ٤٧٤	١ ٥١٤ ٢٩٢	٢٢ ٦١٨ ٩٥٨	٩ ١٥٣ ٢٥٣	١٣ ٤٦٥ ٧٠٥	١ ٩٧٤ ٣٣٦	٣١ ٢٢٦ ٨٨٨	٤٤ ٩٣٨ ٧٦٧	٢ ٩٣٥ ٥٩٥	٤٢ ٠٠٣ ١٧٢	
١٢ ٨٥٣ ١٥٨	١٦٢ ٤٨٢	٤ ١٠٥ ٤٤٨	٣ ١٤٨ ٩٩٢	٩٥٦ ٤٥٦	٤٤٣ ٠٦٧	٨ ١٤٢ ١٦١	٢٢ ١٣٣ ٤٧٦	٨١٠ ٧٢٣	٢١ ٣٢٢ ٧٥٣	
١١٥ ٦١٥ ٣١٠	٤ ٣٤٥ ٥٨٧	٦٥ ٤٧٧ ٠٥٦	٣٨ ٦٠٩ ٩٤٣	٢٦ ٨٦٧ ١١٣	٢ ٨٤٠ ١٦٦	٤٢ ٩٥٢ ٥٠١	٨٧ ٥١١ ٧٣١	٤ ٥٧١ ١٨٠	٨٢ ٩٤٠ ٥٥١	
٣١٦ ٦١٣ ٢٧١	٨ ٥٠٣ ٠٣٨	١٦٢ ٩٩٨ ٨٧٩	٨٢ ٤٢١ ٣٧٥	٨٠ ٥٧٧ ٥٠٤	٨ ٣٢٢ ١١٤	١٣٦ ٧٨٩ ٢٤٠	٣١٩ ٩٦٨ ٣٠٧	١٣ ٥٩٨ ٨٣٤	٣٠٦ ٣٦٩ ٤٧٣	
١ ١٨٤ ١٥٣ ٢٩٧	٤٢ ٩٢٩ ٤٧٧	٥٥٩ ٨٥٧ ٣٢٣	٢٠١ ٠٩٥ ٢٧٤	٣٥٨ ٧٦٢ ٠٤٩	٤٣ ٥٣٥ ٠٠٧	٥٣٧ ٨٣١ ٤٩٠	٩٦٠ ٥٥٣ ٩٧٩	٦٦ ٦٦٦ ٨٢٦	٨٩٣ ٨٨٧ ١٥٣	

(البيان الأول)

(البيان الأول)

(البيان الأول)

المرفق

ملاحظات على البيانات المالية

الملاحظة ١ - أهداف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

يرمي هدف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تقديم خدمات إنمائية راقية وسريعة ومقتصدة في التكاليف، من أجل إنجاح تنفيذ المشاريع التي تقوم بها الدول الأعضاء.

ويقدم المكتب لمجتمع التعاون الدولي مجموعة عريضة من الخدمات تشمل:

(أ) إدارة شاملة للمشاريع، بما في ذلك التعاقد على تقديم الخبرة والمساندة التقنية؛

(ب) تنفيذ عناصر المشاريع التي تتولى تنفيذها مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو مؤسسات وطنية؛

(ج) الإشراف على المشاريع وإدارة القروض بالنيابة عن مؤسسات التمويل الدولية؛

(د) وخدمات إدارة المشاريع المتعددة الأطراف والثنائية والمشاريع التي يمولها المستفيدون. ويراعى المكتب، في ما يقدمه لعملائه من خدمات، التزاهة والإنصاف، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة؛

الملاحظة ٢ - موجز السياسات المحاسبية الهامة

يجري إعداد البيانات المالية للمكتب، من جميع الجوانب الفنية، وفقا للمعايير المحاسبية في منظومة الأمم المتحدة.

وحسبما يقتضيه النظام المالي للمكتب، فإن المكتب لديه الحسابات التالية:

(أ) "حساب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"، الذي تضاف إليه جميع إيرادات المكتب المتأتية من خدماته وتخصم منه جميع تكاليفه التشغيلية؛

(ب) حسابات خاصة مستقلة، على النحو الذي تقتضيه أنشطة المكتب، لتحديد وإدارة وتنظيم الموارد التي يعهد بها أحد مصادر التمويل إلى المكتب. ويشار إلى تلك الحسابات فيما يلي بصفتها "حسابات خاصة".

وتعكس البيانات المالية تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية:

ألف - السياسات المالية المطبقة على "حساب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"

١ - الإيرادات

تحتسب جميع الإيرادات على أساس تراكمي.

٢ - النفقات

تحتسب جميع النفقات على أساس تراكمي، باستثناء النفقات المتصلة باستحقاقات الموظفين، التي تحتسب على أساس المدفوعات النقدية فقط. وتعلق النفقات التي تخصم من حساب المكتب بالميزانية الإدارية للمكتب، بالصيغة التي أقرها المجلس التنفيذي، ويجري تكبدها شريطة توافر مبالغ كافية في إيرادات المكتب بحيث يتسنى الثبات على مبدأ التمويل الذاتي.

باء - السياسات المالية المطبقة على "الحسابات الخاصة"

تحتسب نفقات المشاريع على أساس تراكمي، ويجري تحملها تبعاً لإذن مصدر التمويل في شكل "ميزانيات المشاريع". ويجري إبلاغ مصادر التمويل بالنفقات زائد تكاليف الدعم والرسوم التي يفرضها المكتب، حتى يمكنها إثبات هذه النفقات في سجلاتها وبياناتها المالية. وتشمل نفقات المشاريع الالتزامات غير المصفاة المتراكمة في إطار المعايير التالية:

- (أ) **الخبراء وموظفو المشاريع الآخرون:** التكاليف المتعلقة بفترة الخدمة التعاقدية الداخلة في نطاق السنة الحالية؛
- (ب) **السفر في مهام رسمية:** تكاليف السفر الذي يتم في الفترة الحالية والسفر الذي يبدأ قبل نهاية فترة السنة الحالية ولكنه يمتد في السنة التالية؛
- (ج) **العقود من الباطن:** المدفوعات المستحقة في السنة الحالية وفقاً لشروط العقد أو جدول السداد؛
- (د) **الزمالات:** تكلفة الزمالة من التاريخ المنتظر لبدء الدراسة أو بداية السنة الحالية حتى إتمام الدراسة أو نهاية السنة الحالية، أيهما أسبق؛
- (هـ) **تدريب المجموعات:** التكلفة الكاملة لأي نشاط تدريبي يجري في السنة الحالية أو يبدأ في السنة الحالية وينتهي في السنة التالية؛

(و) **المعدات:** التكلفة الكاملة للاتفاق التعاقدي مع المورد أو الطلبية الموجهة إليه قبل نهاية السنة الحالية، بما لا يتجاوز المبلغ المعتمد في ميزانية السنة الحالية؛

(ز) **نفقات متنوعة:** تكلفة الأحداث التي تقع (كالضيافة والتقارير) والبنود الخاصة الأخرى.

ويجوز تطبيق بعض الأحكام المرنة على النفقات المتكبدة المقيدة تحت بند المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي أي سنة معينة، يمكن أن تتجاوز النفقات ميزانية المشاريع المعتمدة لتلك السنة بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ٤ في المائة منها، أيهما أعلى، بشرط عدم تجاوز النفقات الكلية على البرنامج في تلك السنة ٢ في المائة من مجموع المخصصات التي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمكتب لتلك السنة.

جيم - السياسات المالية المطبقة على جميع الحسابات

١ - أسعار الصرف

في حساب الأصول والخصوم ومسك السجلات المالية الأخرى، تحوّل العملات الأخرى إلى دولار الولايات المتحدة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والساري في تاريخ الإبلاغ أو المعاملة.

وبالنسبة للبرنامج الياباني للمشتريات، تسوّى النفقات المتكبدة المقيدة بعملات أخرى بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والساري في تاريخ التقييد بالالتزام ذي الصلة. وقد وافق قسم الخزانة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذا الإجراء على أساس قدرة البرنامج الإنمائي على الدخول في ترتيبات تأمينية بغية الحماية من تقلبات الكبيرة في أسعار الصرف التي قد تحدث بين تاريخ الالتزام وتاريخ السداد. وأي فرق بين المبلغ المسجل عند صدور أمر الشراء وسداد هذا الالتزام يحول إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمكاسب أو خسائر في صرف العملة. ويجري في الواقع مقابلة هذه المكاسب أو الخسائر بمكاسب أو خسائر مقابلة تقييد في الحسابات كنتيجة للإبقاء على العملة في حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال تلك الفترة. وفي أثناء فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بلغ مجموع هذه الفروق ما يعادل ٦٤٣ ٢٢٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

٢ - النفقات الرأسمالية

تُحمّل التكلفة الكاملة للمعدات غير المستهلكة على حسابات المشاريع أو على الميزانية الإدارية للمكتب، حسب الاقتضاء، في سنة الشراء. والأصناف التي تعتبر معدات غير مستهلكة هي المعدات التي تبلغ قيمتها ٥٠٠ دولار أو أكثر لكل وحدة، مع فترة خدمة مدتها خمس سنوات على الأقل، وأصناف المعدات المدرجة في أي قائمة خاصة مقيدة في سجلات جرد رسمية. وخلال عام ١٩٩٩، بلغت قيمة المعدات غير المستهلكة المشتراة بأموال من الميزانية الإدارية للمكتب ما قيمته ٤ ٩٢٥ ٧٢٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

الملاحظة ٣ - تكاليف الدعم ورسوم اتفاقات الخدمات الإدارية

تأتي معظم الإيرادات التي يحققها المكتب من خدمات تنفيذ المشاريع. ورهنا بمصدر تمويل المشروع، يجري تعويض خدمات المكتب بتكاليف الدعم أو رسوم الإدارة.

ألف - تكاليف الدعم

يوضح البيان الأول أن المكتب حصل، في فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، على ما مجموعه ٠٢٠ ٨٢١ ٤٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ المشاريع التي مولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٧٥ ٠١٤ ٤٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة كوكالة منفذة، و ٦ ٨٠٦ ٨٤٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة كوكالة متعاونة أو شريكة).

ويوضح البيان الأول أيضا أن المكتب حقق، في فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، مبلغ ٩٥٩ ٣٩٥ ٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة ومبلغ ٤٣٤ ٧٩٢ ١٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والصناديق الاستثنائية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي.

ويمثل بند "مشاريع بالنيابة عن منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة" بمبلغ ٩١٩ ٦٢٩ ٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة تكاليف الدعم المتحققة من عملاء منظومة الأمم المتحدة، ومنهم مثلا إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب برنامج العراق، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة

المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية.

باء - رسوم الإدارة

يحقق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رسوم إدارة لتنفيذ المشاريع بموجب اتفاقات الخدمات الإدارية، التي يتفق عليها مع عملائه والتي تتنوع وفقا لمدى تعقيد الخدمات المقدمة. ويوضح البيان الأول، أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حقق، في فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، رسوما من هذه الفئة بلغ مجموعها ١٥٢ ٨٢٥ ١٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. ويتضمن هذا المبلغ رسوما حققها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضا من خدمات المشتريات التي قدمها للمشاريع التي تنفذها الحكومات وتمول بقروض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي أثناء فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، بلغ إجمالي المبلغ المتحقق ٧٣٣ ٢٩٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

الملاحظة ٤ - إدارة القروض والإشراف على المشاريع

يحقق المكتب رسوما من الخدمات التي يقدمها إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل إدارة القروض والإشراف على المشاريع. ويوضح البيان الأول، أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حقق، في فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ما مجموعه ٧٧٦ ٩٢٥ ٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة من هذه الأنشطة. ومن أصل هذا المبلغ، يمثل ٤٧٣ ١٠٢ ٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة صافي الرسوم (الأموال المتلقاة، مطروحا منها التكاليف المتكبدة) عن عام ١٩٩٨. وكان إجمالي الإيرادات عن عام ١٩٩٨ يبلغ ٥ ٣٧٣ ٥٥٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، بينما بلغت النفقات المرتبطة بذلك ١ ٢٧١ ٠٨٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، غير المكتب سياسته المحاسبية بأن كشف عن إيراداته ونفقاته الإجمالية. وبالتالي، أدرج المكتب القيمة الكلية لرسوم إدارة القروض عن عام ١٩٩٩، البالغة ٥ ٨٢٣ ٣٠٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، تحت بند الإيرادات، بينما أدرج التكاليف المرتبطة، البالغة ١ ٣١٠ ٩٠٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، تحت بند النفقات.

الملاحظة ٥ - إيرادات متنوعة

في فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يمثل مبلغ الـ ١٣٤٠٠٥١٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، الوارد في البيان الأول، ما يلي (بدولارات الولايات المتحدة):

١١٨ ١٢٢	إيرادات متأتية من المشروعين INT/95/801 و INT/97/802
٢٩ ٩٦٠	إيراد الإيجار المتأني من مكتب فرع الولايات المتحدة الأمريكية لهيئة الترميز الإيجدي الموحد لأسماء شركات الشحن
٢ ٦٧٥	صندوق طوارئ برنامج التدريب الإنمائي والاتصالات الإنمائية
١٥٧ ٩٧٦	تخفيض على العمولات من وكيل سفريات المكتب
١٠٢١ ٩٢٢	موارد قدمتها حكومة الدانمرك في سنة ١٩٩٨/١٩٩٩ لدفع تكاليف إنشاء المكاتب
٩ ٨٧٤	إيرادات متنوعة
١٣٤٠٠٥١٩	المجموع

الملاحظة ٦ - الإيرادات المتأتية من الخدمات الحاسوبية المقدمة لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خدمات حاسوبية وخدمات الإبلاغ المالي لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ويوضح البيان الأول أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد حقق مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لقاء تقديم تلك الخدمات في فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وبلغت نفقات وإيرادات مشاريع برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ التي أبلغه المكتب بها ما قيمته ٣٠١ ٥٦٨ ٧٨ من دولارات الولايات المتحدة و ٥٣٨٢ ٥٤١ من دولارات الولايات المتحدة، على التوالي.

الملاحظة ٧ - النقدية

يمثل مبلغ الـ ٨١٣٤٠٥٤٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، الوارد في البيان الثاني، أرصدة حسابات السلف المستدومة للمشاريع، المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والنقدية المتأتية من شتى ترتيبات المكتب التعاقدية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، التي يحتفظ بها المكتب في مواقع المشاريع ولدى شعبة الخزانة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وباستثناء رصيد نقدي نشري بمبلغ ١٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، فإن المكتب لا يتعامل بأي نقدية أخرى بصورة مباشرة.

وتدفع الأموال الواردة من جميع المصادر من أجل المشاريع التي يتولى المكتب تنفيذها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقوم المكتب بالدفع عن طريق شعبة الخزنة بمقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو عن طريق مكاتبه القطرية. وفيما يلي بيان بتوزيع المبلغ السالف الذكر:

٤ ٢٢٨ ٣٢٦	الأموال القابلة للتحويل (بدولارات الولايات المتحدة)
٣ ٥٠٩ ٩٠١	الأموال القابلة للتحويل (بغير دولارات الولايات المتحدة)
٣٩٦ ٣١٦	الأموال غير القابلة للتحويل (بالعملات)
٨ ١٣٤ ٥٤٣	المجموع (بدولارات الولايات المتحدة)

الملاحظة ٨ - الاستثمارات

استثمر إجمالي استثمارات المكتب، البالغة ٣٣٧ ٨٩٦ ٢٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كما هو وارد في البيان الثاني، في سندات مصرفية وودائع بأجل.

الملاحظة ٩ - المستحق من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

ينفذ المكتب المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ويفرض تكاليف دعم نسبتها ٧,٥ في المائة من نفقات التنفيذ المبينة. أما كل التمويل المقدم من برنامج المخدرات فيتلقاه البرنامج الإنمائي نيابة عن المكتب. ويمثل مبلغ الـ ٣٨١ ٢٧٥ ١٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، الوارد في البيان الثاني، الرصيد المستحق من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، على النحو الموجز فيما يلي (بدولارات الولايات المتحدة):

٥٧ ٢٦١	الرصيد المستحق لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
٩ ٣٧١ ٥٢٦	الأموال المتلقاة خلال عام ١٩٩٩
٩ ٤٢٨ ٧٨٧	المجموع الفرعي
(٢٢ ٧٠٤ ١٦٨)	مطروحاً منه نفقات عام ١٩٩٩ المبلغة إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
١٣ ٢٧٥ ٣٨١	الرصيد المستحق من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

الملاحظة ١٠ - حسابات القبض والنفقات المؤجلة

يتألف مبلغ الـ ٦٧٢ ٧٩٢ ٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة الوارد في البيان الثاني، مما يلي (بدولارات الولايات المتحدة):

٢ ٧٧٩ ٥٦٢	قسائم الصرف الداخلية التي لم يبت فيها
١ ٦٦١ ٥٧٥	النفقات التي تنتظر ردها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى
٣٥١ ٥٣٥	حسابات قبض متنوعة ونفقات مؤجلة أخرى
٤ ٧٩٢ ٦٧٢	المجموع

الملاحظة ١١ - المستحق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يمثل مبلغ الـ ٩٣٢ ٤٤٩ ١٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، الوارد في البيان الثاني، رصيد الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع. والمبلغ مستحق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أساسا لأن المكتب يعتمد على الخدمات المركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحفظ أمواله وتسديد مدفوعاته، لأنه ليست لديه وحدة مستقلة للخزانة.

الملاحظة ١٢ - السلف المقدمة لمشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

يمثل مبلغ الـ ٠٠٧ ٩٦٥ ٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة الوارد في البيان الثاني، الأرصدة المستحقة للحكومات مقابل الأموال المتلقاة كسلف من أجل المشاريع الممولة من قروض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمستحقة للصندوق ذاته مقابل الأموال المتلقاة كسلف تتعلق بإدارة القروض والإشراف على المشاريع.

وفيما يلي موجز لحسابات الأموال التشغيلية القائمة من أجل أنشطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (بدولارات الولايات المتحدة):

إدارة القروض والإشراف على المشاريع	المشتريات	المجموع الكلي
٥٠ ٤٦٥	(٩٨٨ ٠٤٩)	(٩٣٧ ٥٨٤)
(٥ ٨٢٣ ٣٠٣)	(٢ ٥٢٠ ٦٧٠)	(٨ ٣٤٣ ٩٧٣)
١ ٣١٠ ٩٠٤	٢ ٢٧٥ ٠٣١	٣ ٥٨٥ ٩٣٥
٤ ٥٩٧ ٥٢٤	١٣٣ ٠٩١	٤ ٧٣٠ ٦١٥
١٣٥ ٥٩٠	(١ ١٠٠ ٥٩٧)	(٩٦٥ ٠٠٧)

رصيد الافتتاح
مضافا إليه: الأموال المتلقاة
مطروحا منه: النفقات/التكاليف المتكبدة
مطروحا منه: رسوم الإشراف/الإدارة
رصيد (أرصدة) الإغلاق المستحق (المستحقة) للصندوق الدولي للتنمية الزراعية/الحكومات

الملاحظة ١٣ - حسابات الدفع

يتألف مبلغ الـ ٤٣ ٩٩٧ ٣٢٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، الوارد في البيان الثاني، مما يلي (بدولارات الولايات المتحدة):

١٠ ٠٢٤ ٨١٠	التزامات غير مصفاة، مشاريع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
١٢ ٢٩٨ ٤١٨	التزامات غير مصفاة، وكالات الأمم المتحدة الأخرى
١ ٦٣٢ ٥٠٣	التزامات غير مصفاة، مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
١١ ٥٥٩ ٠٠٤	التزامات غير مصفاة، حساب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٣٥ ٥١٤ ٧٣٥	مجموع الالتزامات غير المصفاة
٦ ٤٩٨ ٢٩٧	اشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية الواجبة الدفع
١ ٩٨٤ ٢٩٣	حسابات دفع متنوعة
٤٣ ٩٩٧ ٣٢٥	مجموع حسابات الدفع

الملاحظة ١٤ - المبالغ المستحقة لمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى

بدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع في تنفيذ مشاريع لحساب مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في عام ١٩٩٦. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كان هناك ١٩٧ مشروعاً لـ ١٨ وكالة. وتنص اتفاقات المشاريع على دفع سلفة ثم دفعات مرحلية تالية. ويمثل الرصيد البالغ ٥ ٨١٠ ٠١٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، الوارد في البيان الثاني، قيمة الفائدة المجنبة (٢٢٤ ٥٩٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) والرصيد المالي غير المرتبط به (٥ ٥٨٥ ٤١٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) المتاح للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الفائض عن نفقات المشاريع وتكاليف الدعم.

الملاحظة ١٥ - الاحتياطي التشغيلي

قرر المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، تحديد مستوى الاحتياطي التشغيلي للمكتب بنسبة ٤ في المائة من مجموع الإنفاق على الميزانيات الإدارية وميزانيات المشاريع للعام السابق. وبلغت النفقات الإدارية ونفقات المشاريع لعام ١٩٩٨ ما مجموعه ٥٧٩ ٧٨٥ ١٦٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، الذي تبلغ ٤ في المائة منه ٤٠٧ ١٩١ ٢٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وعملاً بمقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٩ - ولتغطية نفقات عام ١٩٩٩ غير المتكررة - لم يُغذ الاحتياطي في عام ١٩٩٩. أما رصيد الاحتياطي التشغيلي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ فبلغ ١٧ ٣٨١ ٧٦٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

الملاحظة ١٦ - مساهمات ومصروفات الحكومات المضيفة

لدى إنشاء مكتبي كوبنهاغن وجنيف التابعين لمكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع، قدمت حكومتا الدانمرك وسويسرا المساهمات التالية (بدولارات الولايات المتحدة) لتغطية التكاليف اللازمة لانتقال المكتب، وللأثاث والمعدات المكتبية، ولنظم الاتصال والحواسيب.

النقدية

المجموع	سويسرا	الدانمرك	
٦١٤ ٤٣٤	١٨٢ ١٩٠	٤٣٢ ٢٤٤	رصيد الافتتاح
١٠٣٣ ٥٧٩	صفر	١٠٣٣ ٥٧٩	مضافاً إليه: الأموال المتلقاة
١٠١٨ ٧٧٢	صفر	١٠١٨ ٧٧٢	مطروحاً منها: النفقات
٦٢٩ ٢٤١	١٨٢ ١٩٠	٤٤٧ ٠٥١	الرصيد النهائي

ولا يسجل كإيرادات متنوعة إلا ذلك الجزء من المساهمات الذي يقابله نفقات إدارية. وأي رصيد من المساهمات غير منفق يبين في حسابات الدفع.

العينية

تبلغ القيمة التقديرية لأماكن المكاتب والمنافع والتسهيلات الأمنية، المقدمة من حكومة كوت ديفوار منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بأسعار السوق، ٧٧ ٨٥٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

الملاحظة ١٧ - رد التكاليف إلى المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى

بالنسبة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، رد المكتب ٦ ١٦٦ ٩٦٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة عن تكاليف الخدمات المقدمة نيابة عنه. ومن أصل هذا المبلغ، نالت مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية ٤ ١٠٧ ٨٣٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، بينما نالت وكالات الأمم المتحدة الأخرى ٢ ٠٥٩ ١٢٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

الملاحظة ١٨ - تكاليف خدمات الدعم المركزية

تشمل تكاليف خدمات الدعم المركزية النفقات المدفوعة ثانياً ومراجعة الحسابات للأمم المتحدة بموجب ترتيبات الدفع الإجمالي وكذلك رد التكاليف إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الخدمات المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع. وكانت الخدمات المقدمة في مجالات المالية (بالدرجة الأولى الخزانة) وشؤون الموظفين (بالدرجة الأولى إدارة شؤون موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي تمول تكاليفها من حساب المكتب المذكور)، وتقديم الخدمات إلى مجالس إدارة المكتب، مثل المجلس التنفيذي ولجنة التنسيق الإداري.

الملاحظة ١٩ - الديون المالية الطارئة

لم يتراكم لدى المكتب، فيما يتعلق بخدمات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أي تكاليف أو ديون بالنسبة لسائر أنواع استحقاقات نهاية الخدمة، التي تصبح مستحقة عندما يترك الموظف المنظمة. أما المصروفات المتكبدة خلال الفترة المالية التي تنتهي فيها خدمة الموظف فتقيد كنفقات جارية. ولزيادة تفهم الأبعاد المالية لديون المكتب بالنسبة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، يجري حالياً التعاقد مع خبير اكتواري استشاري لإجراء تقييم اكتواري للتأمين الصحي بعد التقاعد حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

الملاحظة ٢٠ - الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو منظمة عضو مشترك في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز وما يتصل بذلك. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة استحقاقات محددة مموله. والالتزام المالي للمكتب إزاء الصندوق هو مساهمته المقررة بالمعدل الذي وضعته الجمعية العامة، فضلاً عن حصته في أية مدفوعات عجز اكتوارية قد تصبح مستحقة الدفع بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي للصندوق.

160201 020201 00-78307 (A)
0078307